جامعة سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محـاضرات مقياس السياســـــة المقارنـــة

الســـداسي الثـــــــــاني

إعداد الدكتور نعيم شلغوم

السنة الجامعية 2023-2024

قائمة المحاضرات

المحاضرة 01: مدخل مفاهيمي: الاقتراب النظري.

المحاضرة 02: النظرية السياسية ودورها في السياسة المقارنة.

المحاضرة 03: الأصول الابستمولوجية لنظريات السياسة المقارنة.

المحاضرة 04: الإتجاه العقلاني في السياسة المقارنة.

المحاضرة 05:الاتجاه المؤسسي في السياسة المقارنة.

المحاضرة 06: الاتجاه البنائي في السياسة المقارنة

المحاضرة 01: مدخل مفاهيمي: الاقتراب النظري .

من المفاهيم الشائعة والمتداولة في حقل السياسة المقارنة المقاربة والاقتراب وهي خطوة فكرية تشير إلى المعايير التي تنتقي من خلاله الاسئلة وبيانات ملائمة، والمقاربات نوعين تبعا للفترة الزمنية التي ظهرت فيها فهناك مقاربات تقليدية التي ظهرت قبل القرن العشرين، سميت بالمرحلة التقليدية والمقاربات الجديدة ظهرت بعد منتصف القرن العشرين وسميت بالمرحلة السلوكية وما بعد السلوكية.

1- **تعريف الإقتراب:** يعتبره الباحثين بأنه يمثل "استراتيجية عامة لدراسة الظاهرة السياسية"، وبتعبير آخر هو إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية كما انه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن دلك وكيفية التعامل معها، فالمقتربات بهذا المعنى هي وسائط نظرية بيننا وبين الظواهر المختلفة تعيننا على تفسيرها استنادا إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى انه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، وعلى ضوء هذا يشير مفهوم الاقتراب إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث، ويمكن الاستعانة بإقتراب واحد أو أكثر في مجال الدراسات السياسية ، والملاحظ أن الكثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية : العلوم الأكاديمية كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع : فيقولون الاقتراب التاريخي أو الاقتصادي، كما يمكن أن يقترن

بالقوى السياسية والظواهر المختلفة كظواهر العنف السياسي مثل: الانقلابات والثورات، والحروب الأهلية والمظاهرات، إلى جانب القوى السياسية الهامة كالمؤسسات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار[1].

وبمعنى آخر الإقتراب هو توجه عام أو إطار توجيهي يوجه الباحث ويقوده لتبين الواقع ، هو لا يعدو أن يكون بمثابة العدسة التي من خلالها يرى الباحث الواقع ، هو موجه أو مرشد أو دليل يقود الباحث لتبين العلاقات القائمة بين المتغيرات على ارض الواقع، بعبارة اخرى الإقتراب هو أداة لمساعدة الباحث على التعرف على الواقع وتوجهه الى تبيين العلاقات بين مختلف متغيرات هذا الواقع وليس له في حذ ذاته أية قدرة على التفسر والتنبؤ[2].

رغم تعدد تعريفات الاقتراب وتنوعها إلا أنه هناك إتفاق ضمني على أنه طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية بالدراسة بعد اكتشافها وتحديدها بقصد تفسيرها وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً، ولع أن تتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، فضلاً عن إختلاف الخلفية الفكرية المعرفية والفلسفية لكل واحد منهم، وسبب تعقد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها، فالسعي إلى إدراك الظاهرة وفهمها يتطلب منا تلمس جميع المسالك الموصلة إليها، بغض النظر عن فلسفتها بطبيعة الظاهرة السياسية[3].

ولذا فإن لفظ الإقتراب هو الزاوية النظرية التي ينظر منها الباحث فهو أقرب للواقع من النظرية في مجال دراسة ظاهرة سياسية باعتباره أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت ذاته محاور البحث وقضاياه الاساسية، وبالتالي يمكن إعتباره بمثابة ميل الباحث إلى اختيار أطر مفاهيمية معينة والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ولعل أن اختيار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معينة يتوقف على عنصرين أساسيين:

1-اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.

2- كفاءة هذا الاقتراب وقدرته على التحليل وتفسير هذه القضية وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية (الامبريقية) على حد سواء[4].

2- **علاقة الاقتراب بالإطار المفاهيمي:** مادام أن الاقتراب اتجاه أو ميل الباحث إلى اختبار إطار مفاهيمي معين ويحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، والإطار المفاهيمي يمثل جوهر الإقتراب وهو بدوره عبارة عن منظومة من المفاهيم المرتبة و التي تفيد عند دراسة موضوع ما، ومن أمثلة هذه المفاهيم في حقل السياسة المقارنة نذكر :مفهوم السلطة، النفوذ، الصراع، التنافس، الثروة...، وما دام أن الإطار المفاهيمي عبارة عن منظومة من المفاهيم فإن قوته تكمن في كون المفاهيم الخاصة به معرفة تعريفا دقيقا ومحددا، أي لا بد أن يحظى بمستوى عالي من الإتفاق بين الباحثين حولها و العكس صحيح أي إذا كان

---

[1] - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، جامعة الجزائر،1997 ،ص 14

[2] - جابر سعيد عوض، النظم السياسية النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة، د س ن، ص 17

[3] - صباح بالة، الاقتراب المؤسسي، للمزيد أنظر على الرابط الإلكتروني:https://political-encyclopedia.org/dictionary، تاريخ النشر07-03-2017، تاريخ التصفح يوم : 20-02-2024.

[4] - بومدين طاشمة، الاساس في منهجية تحليل النظم السياسية، دار الامة، الجزائر، 2013،ص 147

هناك عدم إتفاق بين الباحثين حول تلك المنظومة من المفاهيم، فهذا يعني أن الإقتراب هو إقتراب مهتز[5]. وبالتالي الإطار المفاهيمي مهم جدا بالنسبة لبناء النظرية لأنه يقدم ترتيبات علمية منتظمة لتلك الأدوات المفاهيمية التي تصاحب إقتراب معين.

إطار مفاهيمي قوي ـــــــــــــــ إقتراب جيد ـــــــــــــــ نظرية سليمة.

إطار مفاهيمي مهتز ـــــــــــــــ إقتراب ضعيف ـــــــــــــــ نظرية رديئة[6].

3- **علاقة الإقتراب بالفرضيات**: يرتبط الاقتراب ارتباطا وثيقا بالفروض التفسيرية والنظريات السببية مع تصنيفها بسبب كثرتها وفقا للإعتبارات البيئية أو الإيديولوجية، فالاقتراب يرتكز على دراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، فالاقتراب قد يؤدي إلى صياغة نظرية جديدة تسد العجز والقصور في النظرية الأصلية التي انطلق منها الاقتراب.

4- علاقة الإقتراب بالنظرية: يعد الإقتراب نقطة البداية في بناء النظريات إذن فهي أكثر أهمية من النظريات فبدونها لا يمكن الوصول إلى النظريات ، لأنها تقدم الأطر التي من خلالها تبنى النظريات ولأنها تحدد ماهي المفاهيم التي سوف تستخدم، وماهي التساؤلات التي ستثار وماهي الإجراءات التي سوف تتبع ، ومثل المباني الضخمة التي تتعدد بواباتها ومداخلها فإن الظواهر المركبة والمعقدة كالظواهر السياسية تتعدد اقترابها، بعبارة اخرى يمكن استخدام أي من الإقترابات المتاحة في الحقل لدراسة الظواهر السياسية، بيد أنه علينا أن نراعي اختيار الاقتراب المناسب الذي يحقق الهدف من الدراسة ، إذن إختيار الإقتراب مهم جدا بالنسبة لبناء النظرية لأنه الإطار الذي يسوف يتبناه الباحث لمتابعة دراسته ولأنه الإطار الذي سوف يحدد الإفتراضات التي سوف يطورها الباحث ومن ثم النظرية التي سوف يصيغها ، وهذا لا يعني ان النظريات غير مهمة فهي وحدها التي لها القدرة على التفسير والتنبؤ لكن الإقتراب الجيد يقود الباحث إلى بناء نظرية سليمة وصحيحة[7].

من المفيد التذكير أنه يوجد نوعين من المقتربات في تحليل الظواهر السياسية وهي تمثل التطورات والتحولات الأبستمولوجيا التي شهدها حقل السياسة المقارنة وهما:

1- الاقترابات التقليدية: ويقوم على الأحداث التاريخية، الأطر القانونية، الهياكل المؤسسية ساد الاقتراب القانوني في تحليل نظم الحكم في ظل الوضعية المادية البدائية، ارتبط مع بداية القرن العشرين بثورة انتشار الدساتير في أوروبا وأمريكا، والمفاهيم السائدة آنذاك في أقسام العلوم السياسية بربط فهم النظام بتحليل القانون. وجاء الاقتراب المؤسسي التقليدي لتفادي محدودية الاقترابات: التاريخي، المثالي وخاصة القانوني، وإدراك علماء السياسة أن أهمية دراسة الظاهرة السياسية تنبع من دراسة الحقائق السياسية، من خلال دراسة المؤسسات التشريعية، التنفيذية والقضائية (المحاكم)، دون إغفال دور الإدارة، وظائف الرئيس، نظم الانتخاب، الأحزاب، لذا ركز هذا التحليل على الوصف والمقارنة بين المؤسسات (من حيث التشابه والاختلاف) داخل الدولة أو بين الدول في ظل ارتباط مفهوم النظام "السياسي" بمعنى الدولة[8].

[5] - محمد شريفي فتحي، محاضرات في إبستمولوجيا السياسة المقارنة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 28.
[6] - جابر سعيد عوض، المرجع نفسه، ص 23
[7] - جابر سعيد عوض، المرجع نفسه ، ص ص 18-19
[8] -

2- الإقتراب السلوكي: لا يقوم على الوصف بل تجاوزه إلى التفسير والتنبؤ وأصبح الإقتراب علميا يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، نظرا لارتكازه على مفاهيم مجردة وتعكس الواقع وترابطها مثل مفهوم النظام السياسي ويتضمن مفاهيم فرعية مثل المدخلات والمخرجات ، للتغذية العكسية، إقتراب الثقافة السياسية مفهوم محوري يتضمن مفاهيم فرعية مثل الاتجاهات ، التوجهات، مفهوم النخبة والجماعة يتضمنان مفاهيم فرعية مثل القوة والسلطة والنفوذ

وفي الختام هذا التناول لمقاربات دراسة النظم السياسية ضرورة معرفية و منهجية لتحديد كيف تشكلت المقاربات و افتراضاتها الكبرى و مصادر مشروعيتها العلمية و الحجة والمصداقية التي تتمتع بها ،فحقل السياسة المقارنة جديد في النظام المعرفي الذي نظم هذه المقاربات فهو من منطلق ابستمولوجي يركز على تحليل فواعل الحياة السياسية من خلال دراسة و تفسير ووصف الظواهر السياسية والعلمية السياسية، وهنا صعب استخدام مقترب واحد لأن الظاهرة السياسية معقدة، فمن المستحسن أن تتكامل المقاربات حتى يتمكن الباحث من تقلب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها و الوصول إلى أعماقها و بالتالي تحقيق نظرية عامة عنها .

المحاضرة02: النظرية السياسية ودورها في السياسة المقارنة.

يعتبر دافيد استون أول من دعا إلى دور جديد للنظرية في علم السياسة ولقد أوضح ذلك في كتابه الكلاسيكي الشهير (النظام السياسي) ، وكان ايستون بذلك من أوائل المبشرين بالثورة السلوكية في علم السياسة ، أين لاحظ أن علم السياسة هو العلم الوحيد بين مختلف العلوم الذي يوجد به انفصال بين البحث والنظرية بمعنى أن ما يتم اكتشافه من خلال البحث السياسي التطبيقي ليس له تأثير على النظرية السياسية[9]. في هذا الصدد يؤكد إيستون حدوث "ثورة التنظير" في السياسة وأشار إلى التأثيرات هذه الثورة التنظيرية والتي تحمل مضامين متعددة وعميقة سواء من حيث المنهجية او من حيث الرابطة بين البحث والنظرية او من حيث كون النظرية الحديثة اداة وثيقة لتعزيز الصلات بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأساسية ولتحقيق التكامل المنهجي[10].

ويشمل مصطلح "النظرية السياسية" مجموعة متنوعة من الاستفسارات وأنماط الفهم، ولكن بقدر ما تكون النظرية السياسية فلسفية بهذا المعنى، فإنها تعترف بالتمييز بين الانخراط في النشاط السياسي والتأمل فيه أو تفسيره أو تنظيره[11]، وبهذا المعنى النظرية هي أداة فكرية أو مجموعة من الرموز بينها علاقات منطقية تمثل ما نظن أنه يحدث في العالم ، فالنظريات ليست صائبة أو خاطئة بمعنى مطلق ، ولكنها قد تكون اكثر او اقل جدوى فكما انه توجد أكثر من طريقة لصنع المطرقة مثلا ، فهناك أكثر من طريقة للتوصل غلى نظريات تفسر الحياة السياسية ، هذا يعني أنه يجي ألا تتخيل أنك تستكشف نظرية بنفس الطريقة التي يكتشف بها رحالة جزيرة

[9] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص 89

[10] - عبد الغفار رشاد القصبي"أ"، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1993، ص388.

[11] - Terry Nardin Rationality in politics and its limits. Global Discourse An Interdisciplinary Journal of Current Affairs and Applied Contemporary Thought. Global Discourse, 2015 Vol. 5, No. 2, 177–190, p188 .At. :http://dx.doi.org/10.1080/23269995.2015.1018693.

جديدة ، لماذا ؟ لأن النظريات لا توجد في مكان تنتظر من يكتشفها بل هي نتاج الخيال الإنساني والعمل الدؤوب وفي بعض الأحيان الحظ[12]، على ضوء هذا يبرز مكمن الاختلاف بين مفهومين للنظرية في مجال علم السياسة النظرية بمفهومها التقليدي وهي النظرية المعيارية والنظرية الإمبريقية أو الاختبارية .

1- النظرية التقليدية: اهتمت على دراسة معايير السلوك السياسي وتمحورت اهتماماتها حول ما يجب أن يكون عليه سلوك وتصرفات الانسان في المجال السياسي ، كما سيطرت عليه دراسة التاريخ وتطور القيم والهداف السياسية على حقل النظرية السياسية، حيث نجد المناقشات والمجادلات حول بعض القيم الأساسية مثل العدالة والمساواة والديمقراطية وحدود الواجب والطاعة للسلطة، ولعل أن مضمون هذه النظرية هي اقرب إلى الفلسفة السياسية منه إلى النظرية.

2- النظرية الإمبريقية (الاختبارية): هي تلك النظريات التي تعتمد في نتائجها على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة فالاهتمام الأساسي للنظرية الإمبريقية هو السلوك الواقعي الذي يمكن ملاحظته وليس السلوك المرغوب أو المطلوب، فالنظرية الإمبريقية تتضمن الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي، وعن استعمالنا لمفهوم النظرية فإننا نعني به النظرية الامبريقية، والتي تشير إلى ذلك النظام من التعميمات المترابطة منطقيا والقابلة للاختبار في ارض الواقع ، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم النظرية يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية:

1- النظرية تحتوي على تعميمات تبرز وجود تشابهات وانتظامات بين متغيرين أو أكثر .
2- النظرية توضح العلاقات تحمل تفسيرات معينة للواقع.
3- النظرية قابلة للاختبار بمعنى تعميمات يتم وضعها بطريقة التي تمكن الباحث من اختبارها في أرض الواقع لإثبات وجود أو عدم وجود ما ينفيها .

ويرى هيمبل أن النظرية العلمية تتطلب :

1- تحديدا واضحا ودقيقا للمفاهيم الأساسية.
2- مجموعة من الافتراضات العامة.
3- الربط بين المقولات النظرية والظواهر الملحوظة.
4- قابلية النظرية للإختبار[13].

وبالتالي تعتبر النظرية هي بناء نظري يقوم على مسلمات معينة وعدد من المفاهيم الأساسية تربط بينها علاقات محددة لتفسير طائفة واسعة من الظواهر السياسية ذات الأهمية.

2- خطوات صياغة وبناء النظرية العلمية: إذا كانت النظريات مهمة للبحث العلمي الا أنه لا يمكن اكتشافها بمجرد النظر لساعات طويل في مخرجات جهاز الكمبيوتر، فكيف إذن يمكن بناء النظرية تقود بحثا إلى فهم ظواهر سياسية تهمنا؟، وماهي العمليات الإجرائية التي يمكن إتباعها[14]، ولهذا تتضمن عملية صياغة وبناء النظريات الامبريقية عدة عمليات مترابطة وتشمل عمليات تحديد مشكلة البحث والملاحظة والتعميم والاختبار والتطبيق، ورغم تشابك هذه العمليات، فإنه يمكن التمييز بينها من الناحية التحليلية حتى يمكن للدراسة كل عملية منها دراسة مفصلة... ورغم ترابط هذه العمليات إلا أنه يمكن ترتيبها حسب أولويتها وأسبقيتها من الناحية المنطقية والتطبيقية.

---

12 - محمد صفي الدين خربوش، مناهج البحث / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، د س ن، ص40.

13 - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص91.

14 - محمد صفي الدين خربوش ، المرجع نفسه، ص 40

1- اختيار مشكلة البحث: تعتبر عملية اختيار مشكلة البحث إحدى العمليات الهامة ضمن إطار صياغة النظريات وتتضمن هذه العملية تحديد القضايا التي يتم صياغة النظريات حولها وتحديد أنماط الأسئلة التي يتم طرحها، ولعل ان صياغة النظرية تعني توضيح علاقات بين متغيرات معينة ومحاولة تفسير بعض الظواهر، وتبرز أهمية تحديد المشكلة من خلال الاختيار السليم للقضايا والمواضيع التي تبرز علاقات هامة وأساسية ووثيقة الصلة بالمشاكل المطروحة في حقل الدراسة وبشكل يعبر عن هذه العلاقات كما هي موجودة في أرض الواقع[15] .

2- الملاحظة المنتظمة: تشمل هذه العملية تكوين الطر المفاهيمية ووضع التصنيفات وبناء النماذج النظرية بحيث أن المعلومات والبيانات، التي يتم جمعها وتصنيفها من خلال عملية الوصف، وحيث أنه لا يوجد تفسير بدون وصف فإن عملية الوصف العلمي تكتسب أهمية عظمى في إطار صياغة النظريات، فالملاحظة الدقيقة المتأنية توفر الأساس الذي تقوم عليه التعميمات التي ينتج عنها بالتالي تفسيرات تؤدي في نهاية المر إلى الفهم، ورغم أنه لا يمكن إثبات صحة أية نظرية بصورة مطلقة فإنه كلما نجحت النظرية في مواجهة الاختبارات الدقيقة كلما ازدادت قوتها كأداة تفسيرية[16].

3- التعميم والاختبار: إن صياغة النظرية الامبريقية يقوم على التفاعل المتبادل بين عملية الاستقراء والاستنباط فالإدعاء بأن صياغة النظريات هي عبارة عن عملية استنباطية وان التعميمات يتم استنباطها ثم يتم اختبارها هو إدعاء لا يعبر عن الواقع العملي لعملية صياغة وبناء النظريات التي يتم فيها استخدام عمليتي الاستنباط والاستقراء بشكل متبادل ومستمر، إن التعميمات والنظريات تتم صياغتها أساسا من خلال الملاحظة والخبرة والأدلة العملية وتصبح التعميمات التي تمت صياغتها أساسا للنتائج التي يتم استنباطها، فهناك حركة متواصلة ومتبادلة بين البحث والفرضية بين الملاحظة والتعميم بين الواقع والنظرية، وفي هذا الصدد يشير هيمبل أن عمليتي الاستقراء والاستنباط لا يمكن الفصل بينهما وهما في حالة اعتماد متبادل بين العمليتين[17] .

4- تطبيق النظرية تختص الخطوة الأخيرة في عملية صياغة النظريات بتطبيقها في أرض الواقع ، فعن طريق استكشاف أنماط جديدة وتفسير عمليات معينة تساعدنا النظرية على التنبؤ ، وهذا بدوره يسمح بعملية التحكم والضبط فالنظرية تساهم بمجموعة من الخطوط العامة التي يؤسس عليها الفعل وتوضع بناءا عليه السياسات العامة.

ولذلك يجب أن تصاغ وتوظف النظرية من اجل تقديم الحلول للمشاكل التي تعرقل تقدم وسعادة الإنسان وفي مجال السياسة المقارنة فإن الاهتمام يجب أن يتركز حول صياغة النظريات الوثيقة الصلة بعلاقات السلطة والتغير والتي تضع السياسات العامة لمواجهة مشاكل التغير الاجتماعي والسياسي وغيرها من الأزمات التي تعرقل تقدم الإنسان وسعادته..

3- وظائف النظرية في السياسة المقارنة: يؤدي الإطار النظري دورا مركزيا في العملية البحثية من خلال الوظائف التالية:

1- توجيه الباحث في عمليات اختيار المعلومات والبيانات وتحليلها .
2- المساهمة في تقديم وتصنيف وصياغة المفاهيم وتحديد المفردات اللغة العلمية المستخدمة.

---

[15] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص95
[16] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص ص95-97.
[17] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص 98.

3- توثيق العلاقة بين البحث العلمي والواقع .
4- الوقوف على مدى الانتظام والتواتر في الحالات التي ندرسها وإمكانية بناء نماذج أو أنماط نظرية .
5- تعيين مواضع يمكن تقديم مساهمات فيها وسد ثغرات قائمة.

ان توجيه الباحث يعد من أهم وظائف النظرية التي توفر الإطار النظري المعتمد على إمكانيات ليس فقط لتوجيه الباحث ليركز على جوانب محددة بالذات بل ونوعية المعلومات المطلوبة والوقائع الأكثر ملائمة للدراسة، وفي هذا الصدد بذل علماء السياسة جهودا كبيرة في تحقيق تطورا المنهجي للعلم سعيا من أجل تعيين حدود الظواهر التي يدور حولها البحث لتكون بؤرة اهتمام الأولى لعلم السياسة حتى لا يختلط مجال الدراسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى[18].

4- مشاكل وصعوبات التنظير في السياسة المقارنة :

1- افتقار علم السياسة المقارنة إلى إطار فكري ومعرفي متفق عليه داخل العلم ويقود عملية البحث ويحدد أولوياته واستراتيجياته، وهو الإطار الذي يزود النظرية بسلسلة من المسلمات والفرضيات المنهجية والفكرية اللازمة لتراكم البيانات والمعلومات.

2- عم وجود اتفاق حول المشاكل المهمة والوثيقة الصلة بموضوع الدراسة والتي يجب بحثها ولقد ترتب على ذلك أن أصبح علماء السياسة منشغلين بعملية صياغة إطارات فكرية ومفاهيمية متصارعة بدلا من القيام بأبحاث تطبيقية تحت مظلة إطار فكري ومنهجي متفق عليه.

3- إن العلاقات الجديدة التي تم اكتشافها لا يمكنه أن تضيف إلى التعميمات التي سبقتها إلا غذا كانت مرتبطة بها ارتباطا منطقيا ولذا يمكن القول إن أهمية وجود أطر فكرية عامة للبحث يبرر الوقت والجهد الذي يبذله علماء السياسة من اجل صياغة مثل هذه الأطر الفكرية التحليلية على حساب البحث التطبيقي ، فالأبحاث الإمبريقية لن تؤد إلى إيجاد نظرية إمبريقية إلا إذا أجريت من خلال أطر فكرية موحدة.

4- صعوبة جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظواهر السياسية إلى جانب معضلة قياس هذه المعلومات والبيانات.

5- هناك تراجعا منظما عن محاولة ضياغة التعميمات العامة المطلقة أو ما قد يسمى ببناء النظريات ذات المستوى العالي من التجريد والعمومية ، وأصبح هناك اتجاه عام لدى علماء السياسة نحو التركيز على مستوى أضيق من التعميمات من حيث التجريد أو العمومية

من خلال ماسبق يبدو جليا أن التنظير يحتل اهمية قصوى في السياسة المقارنة ذلك أن التنظير يحمل معنى يجعل الباحث يحاول التفسير وأن يبحث من أجل الفهم وإستخدام النظريات حينئذ يمكن من جمع المعلومات وتجميع الوقائع وتصنيف وترتيب وتنظيم الظواهر وايضا اختبار الفروض ، فالنظريات في أحد معانيها هي افتراضات أو مجموعة إفتراضات، يجب أن تكون قابلة للاختبار، بمعنى إطار التحليل لا يشكل نظرية علمية مالم يتضمن افتراضات مترابطة ممكن اختبارها حول العالم الواقعي الامر الذي يفرض ترابطا وثيقا في التحليل وتجميع البيانات والوصف التصنيف[19]، واستناد إلى هذا فإن بناء النظرية هي أساس تطور العلم هي نتاج عملية

[18] - عبد الغفار رشاد القصبي "أ" ، المرجع نفسه ، ص 386
[19] - عبد الغفار رشاد القصبي "أ"، المرجع نفسه ، ص ص 386-387.

تفاعل المستمر بين التخمين والأدلة، بين التفكير والبحث، وهي تتطلب كل من المهارات الخلاقة والبحث الإمبريقي الدقيق [20].

المحاضرة 03: الأصول الابستمولوجية لنظريات السياسة المقارنة.

إن تفحص أدبيات حقل السياسة المقارنة يبرز وجود صراع واختلاف أعمق وأقدم على المستوى الابستمولوجي المعرفي بين النظريات والاتجاهات المتضاربة حول طبيعة المعرفة الإنسانية بصفة عامة، لقد أدت المدرسة السلوكية إلى بروز وسيطرة مدخل واتجاه بحثي ترجع جذوره الأبستمولوجيا الى المدرسة الوضعية، ولكن في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات برز اتجاه معارض ومضاد لهذا والمتمثل في المدرسة التاريخية [21]، وعلى هذا الأساس تبرز فلسفة العلم كأحد المصادر السياسية كأحد المصادر السياسية للآراء والتصورات السائدة في السياسة المقارنة حول منهاجية البحث السياسي، ولعل أن التطورات والصراعات التي شهدتها فلسفة العلم كان لها تأثير على حقل السياسة المقارنة وعلى التصورات الذهنية لتصورات روادها الذي

[20] - صفي الدين خربوش ، المرجع نفسه،ص 62.

[21] - محمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة ، منشورات جامعة قايونس ، بنغازي ، ط1994،1،ص51.

لم يعد أمامهم أي خيار سوى متابعة التطورات التي تحدث في فلسفة العلم، وان يتخذوا موقفا من الصراع الفكري الدائر.، إن تفحص ومناقشة المجادلات الفلسفية والفكرية وتاريخها تساعدنا على الوصول إلى فهم جديد ومباشر للحياة السياسية ، ومن هذا المنطلق تأتي ضرورة الاهتمام بالأصول الفكرية والابستمولوجية للجدل الدائر في السياسة المقارنة حول طبيعة البحث السياسي ومنهاجيته .

1- المدرسة الوضعية : هي عبارة عن حركة فكرية وفلسفية ترى أن المعرفة يتم خلقها وليس اكتشافها، ولهذا فإن رواد الاتجاه الوضعي ينتمون إلى تقاليد تقوم على الإعجاب بالعلوم الامبريقية الحديثة وتعبر نظرياتهم المعرفية على هذا الإعجاب من خلال تأييدهم لمنهج العلم الحديث وسعيه لتطبيق المنهج التجريبي، وينطلق رواد هذه الإتجاه الإبستمولوجي من حقيقة مفادها أن تحصيل الإنسان للمعرفة والحقائق الكونية ومعرفته بها لا يكون إلا بالتجربة الحسية وحدها، ومعنى ذلك أن الحس المشاهد لا غيره هو مصدر المعرفة الحقيقية اليقينية ، ففي العالم الحسي تكمن حقائق الأشياء أما انتزاع المعرفة مما وراء الظواهر الطبيعية الحسية ، والبحث عن العلة في هذا المجال فأمر يجب ان يرفض ، وبهذا تكون كل نظرية أو كل فكرة عن وجود له طابع الحقيقة فيما وراء الحس نظرية أو فكرة مستحيلة[22].

إن فهم الأسس الابستمولوجية للمدرسة الوضعية يتطلب تحليل تصور أدبيات هذه المدرسة لمفهوم العلم الحديث والتي تتميز في عمومها بسعيها لوضع صياغات عامة حول شروط وأسباب وقوع الأحداث المختلفة في العالم وفي الطبيعة ، وبالتالي تصبح الشروط أو المبادئ العامة هي أساس تفسير هذه الأحداث والتنبؤ بها، باعتبار أن تصورات العلم الامبريقي تتطابق مع العالم ومع الطبيعة كما يحس بها الأفراد من خلال الملاحظة الإمبريقية وينتج عن ذلك أن التعميمات والمقولات العلمية المختلفة يتم اختبارها والتحقق منها بأدلة إمبريقية أي من خلال حقائق ووقائع الخبرة وبالدرجة التي تكون فيها المبادئ العلمية مستندة على أسس موضوعية من الخبرة الحسية، فإنها ستكون مستقلة فعليا عن إطار الزمان والمكان والظروف ولو أنها ستظل دائما عرضة لتعديل على ضوء الخبرات اللاحقة.

وتأسيسا على ذلك فإن الملاحظة واللغة الدقيقة (دقة المفاهيم) والعلاقات المنطقية والقابلية للاختبار تمثل الأساس المشترك للتحليل والبحث العلمي ومن خلال هذا صاغ الوضعيون المنطقيون منهجا علميا يمكن تطبيقه على كل أشكال وأنواع البحث والمعرفة، وهو المنهج الافتراضي والاستنباطي الذي ينص على أن كل الفرضيات العلمية تعبر عن علاقات منطقية وواضحة بين ظواهر يمكن ملاحظتها، وأن هذه الفرضيات يمكن اختبارها على ارض الواقع وبعد ذلك يمكن قبولها أو تعديلها أو رفضها طبقا لهذا الاختبار.

ونتيجة للتطور الذي حققته العلوم الطبيعية جعل الاهتمام بالنسبة والحتمية في مجال العلوم الاجتماعية إلى إرساء دعائم المنهج العلمي الاستقرائي الذي كان مقصورا على دراسة الظواهر الطبيعية دون الاجتماعية وإهتم مونتيسكيو بالتحليل الوضعي التجريبي للظواهر الاجتماعية وذلك بتركيزه على دراسة ما هو كائن لا ما يجب ان يكون[23]، وعلى هذا الأساس أصبحت الوظيفة الأساسية للسياسة المقارنة هي فهم العمليات السياسية وأن قيمة اي منهج للبحث السياسي تتحدد من خلال قدرته على المساعدة في فهم الظواهر والعمليات السياسية فغنه من الصعب على الباحث السياسي في وقتنا الحالي أن يفهم العلاقات بين ظواهر الحياة السياسية، وان يرى الأمور والأحداث السياسية كما تحدث بالفعل في ارض الواقع، وبعبارة أخرى فإن البحث السياسي مطالب بأن يحدد

---

[22] - محمد أحمد مفتي ، المنهجية السياسية الغربية : تحليل نقدي، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد05 ، العدد02، جامعة الكويت، 1987،ص86.

[23] - محمد أحمد مفتي ، المرجع نفسه، ص65.

أرائه المسبقة وتصوراته الموروثة حول السياسة وحول العلم ، وأن يعرضها على للبحث والتمحيص النقدي وذلك حتى يتمكن من رؤية وفهم الأمور والعمليات السياسية كما تحدث في أرض الواقع[24]،

ولعل أن الأثر الكبير الذي تركه التراث الوضعي النطقي الذي يؤكد على فصل القيم عن العلم وكتابات ماكس فيبر التي تم نقلها إلى الولايات المتحدة من العلماء الأوروبيين اللاجئين الهاربين من جحيم الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وفي هذا السياق تنامى تأثير السلوكيين الوضعيين داخل المدرسة السلوكية والذي هم وثيقوا الصلة بالسلوكيين النظريين إلا أنه حظي بدرجة من الأهمية الكبيرة فقد هدف إلى تحويل الدارسات السياسية إلى علم قابل للتحقق من خلال تشجيع طلاب السياسة على توظيف المنهجية العلمية الطبيعية واعتبار السلوكية مرادفا للطبيعة العلمية للسياسة[25]، ومن خلال هذا يظهر جليا تأثير المدرسة الوضعية على السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية في ظهور باحثين سلوكيين وضعيين أكدوا على ضرورة فصل القيم عن العلم من خلال وعلى هذا الأساس قامت السلوكيون بالبحث المنظم عن تعميمات وقوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقني وإثباتها من أجل تحقيق ذلك الفرض وترتكز على قاعدتين، تدور الأولى حول صياغة المفاهيم والفرضيات وشرحها بطريقة منظمة بينما تركز الثانية على طرق البحث الامبريقية [26]، في هذا الصدد يتفق السلوكيون على أن الآراء والأحكام القيمية هي أحكام نسبية تتحدد بالزمان والمكان ولكنهم يعتقدون أن إمكانية الوصول إلى معرفة موضوعية حول ما يحدث بالفعل في الحياة السياسية، بإتباع منهاجية العلم الحديث وكان يبدوا لهم التقاليد الإمبريقية توفر أساسا قويا ومتينا لعلم الحقيقي للسياسة ،حيث كان السلوكيين أكثر هوسا بالتفاصيل وأكثر صرامة في أمبريقيتهم ولذا فهم يفضلون في الغالب استخدام نماذج التحليل الإحصائية والحسابية والإقتصادية لأنها تسمح بقدر من التحليل الأمبريقي الدقيق للظاهرة السياسية ونظرا لتركيزها على التجريبية فإن السلوكية الوضعية تميل غلى رفض التحليل التاريخي لأنها ترى من غير المنطقي البحث في الماضي عن (تفسيرات ورؤى وافكار حول شؤون السياسة) عندما تكون الملاحظة الطريق الأكثر اعتمادا للوصول إلى المعرفة[27].

على الرغم من هيمنة الحركة الوضعية السلوكية على السياسة المقارنة واكتسابها دفعا جديدا في الخمسينات والستينيات فإنه كان من المتوقع أن تتعرض هذه الحركة لانتقادات لاذعة في أواخر الستينيات حيث أن المغالاة في إتباع هذا التوجه الإبستمولوجي في دراسة الظواهر السياسية أفرغها من محتواها وهي القيم والخبرة التاريخية التي لها تأثير على تشكيل الوعي السياسي للفرد .

2- **المدرسة التاريخية:** إن مصطلح التاريخية يتم استخدامه للدلالة على وجهة النظر الابستمولوجية التي ترى أن المعرفة الانسانية هي معرفة نسبية محكومة ومقيدة بالإطار الزماني والمكاني، وبهذا المعنى تم التشكيك في أطروحات الوضعيين الذين تجاهلوا الصراع والجدل السائد حول طبيعة العلم داخل فلسفة العلم والناتجة عن الصراع العميق والواسع على حول طبيعة المعرفة الإنسانية، ولذلك نجد أن هذا الاتجاه الإبستمولوجي حول المعرفة قد ترك تأثير عميق على علماء التاريخ الأمريكيين مع بدايات القرن العشرين، وضمن هذا الاتجاه وجه "دافيد ايستون" في كتاباته المبكرة نقدا شديدا للتوجه السلوكي الوضعي واعتبره أحد الأسباب الرئيسية لتدهور النظرية السياسية الحديثة.

---

[24] - محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه، ص 67.

[25] - عبد الله جمعان سعد الغامدي، تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن، مجلة شؤون اجتماعية، مجلد23 ، العدد 2006،92، ص13

[26] - محمد أحمد مفتي، المرجع نفسه، ص ص 70-72.

[27] - عبد الله جمعان سعد الغامدي، المرجع نفسه، 15.

في هذا الصدد تشير بعض الأدبيات إلى أن الطريقة التي تم بها تعريف موضوع العلوم السياسية تختلف بشكل أساسي عن كل من الاقتصاد وعلم الاجتماع بطريقة رئيسية أخرى. حددت هذه التخصصات الشقيقة نفسها من خلال الاختيارات التي تحركها النظرية: حيث يقدم الاقتصاد إعادة توجيه للنظرية الكلاسيكية، كما يسعى علم الاجتماع إلى توسيع النظرية الكلاسيكية. في المقابل، كانت عملية التمايز بين العلوم السياسية والتاريخ إلى حد كبير مسألة اقتطاع مجال متميز تجريبيًا تضمنت رفضًا قاطعا وليس إعادة صياغة للنظريات الأوروبية الكبرى وفلسفات التاريخ. باختصار العلوم السياسية ولدت من رحم التاريخ ونتيجة للجهود المبذولة للتمييز بين دراسة السياسة ودراسة التاريخ لكن ولادة هذا التصور التحليلي الجديد استلزم أيضًا القطيعة مع التقليد الكلاسيكي بدلًا من إعادة صياغته[28]. بهذا الخصوص يعترض أنصار الفكر التاريخي على الفكر الوضعي على أساس أنه لا يمكن الحصول على بيانات عن الادراكات في المواقف المحايدة ، فالعقل إيجابيا وليس سلبيا، فهو يختار ويؤثر في الخبرة طبقا للوعي السابق ، ولا يستطيع المرء أن يحدد ما إذا كان مصدر الخبرة متوافقا مع الواقع الموضوعي للعالم ، أكثر من ذلك هناك وجهات نظر متعددة عن الواقع الموضوعي وليس وجهة نظر واحدة ، فالحقيقة نسبية بمعنى أنها تعتمد على النظرة الكلية المسيطرة على المرحلة أو الثقافة التي ينتمي إليها الفرد ومن ثم فالنظرات الكلية زمنية ونسبية وليست مطلقة[29]، ولقد برزت هذه المدرسة في إطار الثورة التي شهدتها الفلسفة مع اسهامات الفيلسوف إيمانويل كانط في القرن 19 مع كل من هيجل ماركس ونيتشة وتختلف المدرسة التاريخية عن المدرسة الوضعية في الأسس والعناصر التالية:

1- عدم الإدراك المباشر للبيانات والمعطيات الحسية الخالصة .

2- الخاصية التاريخية للعقل الانساني.

3- نسبية الحقيقة .

يتضح من هنا أن المدرسة التاريخية تتحدى بصورة مباشرة المقولات التي قدمتها المدرسة الوضعية باسم العلم الحديث، ومن خلال مقارنة العلوم الطبيعية والدراسات الانسانية توصل التاريخيون إلى أن اكتشافات العلم الطبيعي تتطور وتنمو تراكميا وتكتسب صحة ومصداقية غير مقيدة في الزمان والمكان لأنها تتعامل فقط مع الأمور والأشياء الخارجية ، إن الموقف أو الوضع التاريخي للعالم الطبيعي وطموحاته وقيمه لا تؤثر على أحكامه ، ولكن فهم وتصور معنى التعبيرات الانسانية يتطلب تأويلا وفهما من جانب الباحث والذي سيتأثر ويتشكل بالضرورة بوجهات نظره وقيمه .

إن المنظور التاريخي للباحث يبرز في التصنيفات والمعاني التي يستعملها وفي مبادئ وأسس الاختيار وفي تقييماته ، إن طبيعة الروح وروح العصر الذي يعيش فيه لا بد أن وأن تلون وتشكل كيفية تأويله للأمور الإنسانية، ونظرا لأنه يمكن لأية وجهة نظر أن تدعي الصدق أو الصحة المطلقة فإن تأويله سيكون بالضرورة وقتيا ونسبيا. وبهذا المعنى فإن المدرسة التاريخية تستند على مبادئ تتمثل في تطبيق المنهج العلمي حتى في مجال العلوم الطبيعية سيكون نسبيا ومتأثرا بمنظور العالم الطبيعي ووجهة نظره ولذا من الممكن الاستنتاج بأن حتى نظريات وتفسيرات العلوم الطبيعية تستند على افتراضات مسبقة حول الإنسان والعالم، وهي افتراضات

[28] - Gerardo L. Munck. THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS. *Passion,* Craft, and Method in Comparative Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, forthcoming, 2007).p06.

[29] - محمد أحمد مفتي، المرجع نفسه، ص 79.

متغيرة وتحكمية وغير عقلانية وبالتالي هذا التفسير أو التأويل الجديد للعلوم الطبيعية وفقا لمبادئ المدرسة التاريخية بدأ في الظهور في إطار فلسفة العلوم منذ بداية الستينيات.

تأثير الاتجاه التاريخي في السياسة المقارنة : لقد اختلف رواد السياسة المقارنة في مواقفهم تجاه مقولات ومسلمات المدرسة التاريخية فقد احتضن البعض منهم فكرة النسبية وبصورة مطلقة، بينما عارض البعض الآخر فكرة أن المعرفة الحقيقية أو النهائية هي أمر مستحيل، وعموما فإن العلماء والمفكرين السياسيين تأثروا بالمدرسة التاريخية الذين إهتموا كثيرا بالديناميكيات الاجتماعية وخاصة في نظرية التطور التي ساعدت مثلا المفكر مونتسكيو كثيراً باعتباره من المؤرخين السياسيين الأقل تخمينا وخيالاً ومن الذين يتسمون بطرح متزن. ولذلك فإن أن الاهتمام بالنظرية كان واسعة النطاق ينبع جزء كبير منه من النزعة التاريخية وأفكارها[30]. التي كانت مصدرا لثلاثة اتجاهات إبستمولوجية كبرى وهي:

1- الاتجاه المضاد للمدرسة الوضعية .

2- آراء ومواقف كارل مانهايم وفي تصوراته حول الإيديولوجية والتي يعتبر الأفكار ذات طبيعة إيديولوجية محددة اجتماعيا ومتغيرة تاريخيا ، وهي تفسر البيئة بطريقة تتطابق مع ذلك المنظور .

3- آراء وأفكار فريدريك نيتشة والذي يعبر عن فقدان الإنسان للثقة والإيمان بإمكانية الوصول إلى المعرفة النهائية في المجال الأخلاقي والسياسي، وأدت إسهاماته إلى التقليل من أهمية الفلسفة السياسية التقليدية من خلال تبيان أنه من المستحيل تحدي بصورة يقينية ماهو عادل وجيد للإنسان. [31] .

بناءا على هذا يتم تسليط الضوء على تأثير المدرسة التاريخية يتطلب الأمر العودة إلى الإنتقادات الموجهة لأطروحات المدرسة السلوكية المتأثر بشكل كبير بالاتجاه الوضعي والتي استندت على فكرة مركزية مفادها وجود اتفاق عام في فلسفة العلم حول تصور ومفهوم المدرسة الوضعية للبحث العلمي وفي هذا السياق شكك جون جونل في عدد من الأسس التي يستند إليها المفهوم الوضعي للعلم وعلى وجه الخصوص النموذج الإستنباطي للتفسير وفي هذا الإطار يرى جون جونل أن النموذج الاستنباطي للتفسير لا يعبر تعبيرا صحيحا عن واقع ومنطق البحث في العلم الطبيعي ولذلك لا يوجد أساس للتأكيد على حقيقة أن العلوم الاجتماعية يجب أن تتطابق مع هذا المنطق وتتبع نهجه ، ولذلك فإن أسس البحث العلمي في اي حقل من الحقول المعرفية يجب ان يتم تحديدها عن طريق العلماء المتخصصين في ذلك الحقل وليس عن طريق جهات خارجة عنه. فالمسائل الإنسانية تختلف اختلافا أساسيا عن الأمور والمسائل غير الإنسانية لذلك يجب العمل على فهمها عن طريق مناهج بحث مختلفة عن تلك المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية[32].

على الرغم من أن التاريخية فقدت مصداقيتها منذ فترة طويلة فإن مجال السياسة المقارنة يدين بالكثير لهذه المرحلة في الفكر الاجتماعي الغربي، حيث لا يزال العديد من مفاهيمها مستخدمًا بشكل مثمر وعلى سبيل المثال نجد مفهوم «الطبقة»، التي لا تزال العديد من مشكلاتها تثار وعلى رأسها المشكلات المتعلقة بالعلاقات بين السياسة والتنمية الاقتصادية، والسياسة والتعليم، والسياسة "ثقافات" المجتمعات، وبهذا الخصوص لفتت النظريات التاريخية الانتباه أيضًا ولو بصورة قليلة إلى بانوراما واسعة من التجربة السياسية[33]، وهذا ما تعكسه

---

[30] -Harry Eckstein.A Perspective on Comparative Politics, Past and Present. Research Schools and Modes of Explanation.2008. p11-

[31] -محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، 73.

[32] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص ص74-75..

[33] -Harry Eckstein.op cit. p11

المدرسة ما بعد السلوكية تأثرها بالأبستمولوجيا التاريخية التي تنتمي فكريا إلى الفلسفة الماركسية التي من أهم مداخلها النظرية: مدخل التحليل الطبقي مدخل الاقتصاد السياسي ومدخل التبعية[34].

خلاصة : يتضح مما سبق أن المدرسة التاريخية تتفق مع الفلسفة التقليدية خلافا للمدرسة الوضعية ، وتبعا لذلك فإن المنهج العلمي الذي صاغته الوضعية لا يستطيع تبيان ماهو انساني وما يدور حول الإنسان والمجتمع، ومن جهة أخرى فإن المدرسة الوضعية وخلافا للمدرسة التاريخية تنكر إمكانية وجود معرفة حقيقية لما هو جيد وعادل وللمعايير والقيم التي يجب أن تقود وتوجه الخيارات السياسية، في المقابل تشكك المدرسة التاريخية في إمكانية المعرفة الموضوعية للوقائع والقيم فإنها تخطو خطوة راديكالية أبعد من المدرسة الوضعية ومن النظريات التقليدية للمعرفة.

وكما أن المدرسة الوضعية تتفقان في معارضتهما للفلسفة السياسية التقليدية التي كانت تهدف إلى الوصول إلى معرفة ماهية النظام السياسي العادل والجيد، حيث تستند المدرسة الوضعية على أساس أن الأحكام القيمية لا يمكن التحقق منها امبريقيا، بينما تصر المدرسة التاريخية على أن القيم هي عمليات خلق فردية أو اجتماعية ولا يوجد لها تأييد في الطبيعة، من جانب آخر يمكن ملاحظة أن المدرسة التقليدية تتفق مع المدرسة مابعد السلوكية في أن التقييم أساس الفهم وأن الأغراض والأمور الإنسانية لا يمكن فهمها بمعزل عن الأحكام القيمية حول ما هو جيد وما هو سيئ ولذل فإن تقدم حقل السياسة المقارنة سيتوقف بدرجة كبيرة على مدى إمكانية نجاح هذه الاتجاهات والإبستمولوجية المتصارعة في الوصول إلى تركيبة وتوليفة تجمع بين مزايا ونقاط قوة كل مدخل من هذه المداخل ، في الوقت الذي تتجنب فيه عيوبه ونقاط ضعفها وبالتالي لا يمكن حصر مجال التحليل في السياسة المقارنة ضمن نطاق وحيز معرف ضيق لا يمكن له فهم واستيعاب السلوك السياسي للإنسان [35] .

يكون التنظير السياسي عمليًا عندما يطبق تلك النظريات في الحكم أو الوصف. ويجعل النظرية تكون مميزة عندما تتخلى عن الحكم على السلوك السياسي أو وصفه من أجل فهمه وتفسيره. إذا لم ينجح المنظر تمامًا في هذا الجهد، فلن يتمكن إلا المزيد من التنظير من معالجة الخلل. وبالتالي، فإن التنظير السياسي ليس هو نفسه الانخراط في السياسة، وبقدر ما يكون التنظير سياسيًا في حد ذاته، فإنه يعجز عن أن يكون نظريًا. إن عقلانية النظرية السياسية لا تعني عقلنة العملية للسياسة ولا العقلانية العلمية أو التاريخية التي تحدد أنماط البحث تلك، ولكن العقلانية المتشككة (قد يقول أوكشوت، "غير المشروطة") التي تميز الفلسفة الحقيقية عن أنواع البحث الأخرى. ومن هذا المنظور فإن المساهمة المميزة للنظرية السياسية في المعرفة لا تتمثل في توليد الأيديولوجيات أو التوصية بالسياسات بل في تحسين فهمنا للأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها العقلانية في السياسة وحدود كل منها[36]

[34] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص 79.
[35] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص 80.
[36] - T. Nardin. Op cit . p189.

المحاضرة 04: الإتجاه العقلاني في السياسة المقارنة.

إن المنظور التقليدي للعلم يعتبر العلم مؤسسة منطقية عقلانية وتقدمية فعندما تخفق نظريات قديمة تصاغ اخرى جديدة ويتم تبنيها لقدرتها التفسيرية الأقوى، وفي إطار التفكير العلمي تعد العقلانية هي العملية الاساسية التي تعطي للأفكار القدرة على التأثير في الحركة الاجتماعية، كماأنها تعطي دينامية داخلية للتغير من أجل نظم الافكار، وبالتالي فالعقلانية واحدة من المصادر لتغيير الافكار بالأفكار ، ومن خلالها تكتسب الافكار الاستقرار والاستقلال فيما يتعلق بالعالم الاجتماعي ، وبهذا المعنى العقلانية تحقق وتوضح الانتظام والتكامل للأفكار ومن خلال ذلك تمنح للمجتمعات أو نماذج مثالية يتحقق من خلال هذه الاطر الحركة والتغيير[37] .

ومن هذا المنطلق نجد أن نظريات السياسة المقارنة تستند إلى خلفية المنظور العقلاني الذي هيمن طيلة فترة طويلة خلال المرحلة التقليدية على الأفكار السياسية المتداولة خلال هذه المرحلة وعلى الرغم من محاولة رواد المدرسة السلوكية تجاوزه باعتباره يمثل فكرا قيميا مثاليا إلا أن هذا الإتجاه النظري الواسع تمكن من العودة مجددا منذ ثلاثة عقود من الزمن مع حدوث الثورة مابعد السلوكية أين تمكن من العودة بقوة ليكون سندا مهما للعديد من المنظرين في مجال السياسة المقارنة، ولعل أن عودة هذا إنتعاش الإتجاه العقلاني يأتي في سياق الانتقادات الموجهة للمدرسة السلوكية والذي جاء بخلفية اقتصادية خرجت من عباءة هذه المدرسة عبر الأخذ بتوجه الاختيار العقلاني في دراسة السياسة والذي يؤكد أنصاره على قلة اهتمامهم بالثقافة أو التنمية مفترضين بأنه يمكن توقع السلوك السياسي بشكل عام من خلال التعرف على مصالح وتفضيلات أطراف العلاقة المعنية الذين سوف يختارون بعقلانية تعظيم مصالحهم[38].

1- **أسس ومنطلقات الاتجاه العقلاني:** تعود جذور هذا الفكر إلى الفلسفي المثالي خاصة لدى الفلاسفة الألمان العقلانيين وعلى رأسهم فريديك هيجل الذي يعد الفيلسوف الغربي الوحيد الذي أفرد للدولة حيزا واسعا ضمن منظومة فلسفية شاملة، فكما يعتبرها في تأملاته الفلسفية بأنها تجسيدا لفكرة الأخلاق الاجتماعية العمومية

---

[37] - عبد الغفار رشاد القصبي"ب"، التطور السياسي والتحول الديمقراطي،ط1، جامعة القاهرة ، 2006، ص ص 55-56.

[38] - عبد الله جمعان محمد الغامدي ، تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن، مجلة شؤون اجتماعية، مجلد23 ، العدد 92،2006،ص 31.

أو ما يستحق أن يسمى عرفا أخلاقيا ويصفها بانها قمة العقلانية وقمة نظام الحق والدولة العقلانية هي التي ترعى الصالح العالم، ومادام أن الدولة تجسد الأخلاق العمومية فهي تمثل آخر تجليات العقل الموضوعي ويشكل تجسيد الدولة للأخلاق العمومية انتقالا من المجتمع البورجوازي الفردي إلى الدولة بوصفها مجتمعا مؤلفا من المواطنين لا من مجرد افراد[39] .

بناء على هذا يقوم هذا الاتجاه النظري على قيم واحكام حول ما ينبغي ان يكون عليه العالم وما ينبغي على الحكومات أن تفعله، في هذ الصدد مثلت الانماط المثالية للسلطة أهمية واضحة ضمن هذه الافكار والصياغة وهنا نجد أفكار ما كس فيبر التي تدور حول العقلانية " الرشادة" القانونية والتي لها أثر كبير في تطور الحضارة البشرية، وفي هذا السياق تعرض التيار العقلاني لتطورات أبستمولوجيا وتحولات نظرية تماشيا والتحولات التي عرفها حقل السياسة المقارنة ولقد تطور هذا التيار على مرحلتين تمثلهما مدرستين وهما :

1- **الفلسفة العقلانية المثالية:** تركز هذه النظرية على الاعتبارات الاقتصادية والسلوك العقلاني في عملية صنع القرار وكيفية اتخاذ صناع القرار للقرارات عقلانية في الأوضاع المعقدة ما يجعل عملية صنع القرار تتميز بأربعة خصائص:

أ- يتشارك العقلانيون في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالقرار ومن خلالها يتم التعرف على المشاكل المطروحة معرفة تامة باستخدام الوسائل المناسبة للمسح المنهجي التي تساعد على تفضيل أهداف السياسات وبتحديدها وتصنيفها وباختيار الهدف الأكثر كفاءة وفعالية.

ب- الأخذ في الحسبان نتائج الأفعال التي يقوم بها صانع القرار ومقارنة تكلفتها مع منافعها مع الاستراتيجيات البديلة.

ج- تنفيذ الاستراتيجية المفضلة والتي تتميز بقلة التكلفة والأكثر نفعا.

د- عقلانية الأفراد تسمح لهم باستبعاد جميع المشاعر والعواطف التي من شانها أن تشوش على اختياراتهم وبتقييم سياساتهم وتحسين أفعالهم في المستقبل عبر التعلم من التجربة [40].

في هذا الإطار يمكن تقديم صنفين من العقلانية وهما: العقلانية المطلقة والعقلانية النسبية فالأولى هي عملية تسعى إلى إيجاد معايير شخصية وجماعية مقبولة أما الثانية فهي تربط بين الحسابات العقلية مع الفاعلين الآخرين، وفقا لهذا فإن السياسة العامة عملية جماعية عقلانية تسعى إلى تحقيق الفعالية عبر التحكم العقلاني في الظروف العامة عبر التحرر من المشاعر والتخمينات الذاتية المؤثرة على عملية صنع القرار وتقييمه، فالاعتبارات الشخصية تؤثر مثلا في الحسابات العلمية وفي تحديد الأهداف وحتى في توجيه العمل الحكومي وإحداثها للاختلافات، أما القرارات المتخذة وفقا لاعتبارات العقلانية وضبط النفس بإمكانها أن تؤدي إلى معالجة المشاكل وتحديد البدائل وتقديم الحلول الأفضل والتفاؤل بشأنها وتعظيم العوائد، وبالتالي قاعدة التكلفة والمنفعة تهيكل عملية اتخاذ القرار وتجعل عملية صنع السياسة العامة عملية تتحرى العقلانية[41].

2- **النظرية العقلانية البيروقراطية:** يعود الفضل إلى ماكس فيبر في صياغة مفهوم للسياسة سائد حتى في الآونة الراهنة ، وفي التحديد للعلاقة بين العلم والسياسة أو بالأحرى بين السياسة والأخلاق، بهذا الخصوص اعتبر تالكوت بارسونز أن مساهمات ماكس فيبر تكتسي أهمية فكرية كبيرة تكمن أهميتها في أنها تعتبر بمثابة

---

[39] - عزمي بشارة، مسألة الدولة(أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، ص ص188-189.

[40] - Jan Van Deth and Keneth Newton. Fondations of comparative politics .UK: Cambridge Université press.2005.p279.

[41]- Jean Claude Thoening. « Politique publique et action publique ». Revue internationale de politique comparée, 2008. p04.

نظرة تطورية لتنمية المجتمع الانساني[42]. وبالنسبة لماكس فيبر يعد العلم ذو طابع مميز يتسم بعدم التحيز مما يجبرنا على التفريق الصارم بين العلم التجريبي وبين السياسة التي تتسم بالتحيز، وينطلق ماكس فيبر في عمله المنهجي من فكرة النموذج التالي : حيث أن النماذج المثالية ليست بالصورة المتطابقة تماما مع الواقع وإنما هي وسائل فكرية مكتسبة لتخفيف من حالة التعقيد الإدراكي" بغرض الاستيعاب الفكري للمعطيات التجريبية"، والسياسة بهذا المعنى لا تنطلق من موضوعتها وأهدافها ومهامها –طبقا لمفهومه العلمي- بل يحددها من خلال الوسائل المتبعة في نطاقها والوسيلة النمطية المستخدمة في السياسة ""ممارسة العنف الجسدي" بينما يكمن النمط المميز للعمل السياسي في الصراع على السلطة[43].

وكما تعتبر أدبيات السياسة المقارنة أن ماكس فيبر يعد من رواد الاتجاه العقلاني الحديث والذي يحتل حاليا مكانة كبيرة في السياسة المقارنة، حيث بنى نظرية سياسية واسعة النطاق إهتم فيها بعلاقات القوة الفعلية أكثر من اهتمامهم بالوثائق الدستورية وكان كثير الإهتمام بالأنماط الفعلية المتكررة للسلطة الموروثة أكثر من اهتمامه بالفروق الرسمية بين أنواع الحكومة[44]، ولهذا يعتبر اقتراب فيبر في المقارنة انعكاسا لمرحلة إنتقالية في العلم والمعرفة العلمية حيث مثل منطلقا للسلوكية وكذلك لما بعدها فقد رفض ما كس فيبر ذلك النوع من الأمبريقية التاريخية التي نتج عنها المنهج المقارن عند دوركايم ، كذلك رفض المقارنات القائمة على القوانين والتشريعات وإستخدامها في الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة، وحرص على فهم الظاهرة من خلال مقارنة الحالات الفردية لأنه يرى أن العلم لا يستطيع وصف الحقيقة كما هي في الواقع حيث لا توجد معرفة تخلو من افتراضات أولية أو مسلمات، وهذا يثير إشكالية مؤداها أن فهم وتفسير الظاهرة معينة يتم بوضعها داخل مفهوم او مفاهيم عامة ، مما يعني قطع او بتر اجزاء منها قد تعطي للظاهرة اصالتها وماهيتها ، وقد حاول ماكس فيبر حل هذه المشكلة بإيجاد انماط مثالية التي بناها باتباع الخطوات التالية :

1- التركيز على الاختلافات بين الوحدات موضع المقارنة أكثر من التشابهات لاعتقاده بأن التطور التاريخي لا يسير دائما في طريق واحد وإن كان هناك بعض التشابه.

2- جمع المادة الإمبريقية التاريخية وهضمها واستيعابها على اعتبار أنها ضرورة أساسية لبناء النمط المثالي .

3- المقارنة المبنية على تفسيرات سببية مطلقة وذلك لأن المؤثر له اكثر من اثر العلوم الاجتماعية ومن ثم لابد من البحث والتأصيل لتحديد الأثر الحقيقي .

4- التركيز على الأنماط المثالية في السياسة لاعتقاده أن اشكال الحكم تؤثر في كل من التراتب الاجتماعي والاقتصادي في نفس الوقت[45].

وعلى هذا الأساس يبدوا أن تأثير عقلانية ماكس فيبر في المجال السياسة المقارنة جليا يبرز في النظرية البيروقراطية "الفيبرية" تمثل منظورا للعقلنة السياسية العاكسة لخصائص السلوك والممارسة السياسية، وأنماط المشروعية السياسية في الدولة الحديثة، وعقلنة الدولة الحديثة من خلال إسباغ الطابع العقلاني الرشيد على الرأسمالية الاوروبية في نهاية القرن 19 وإسباغ الطابع المؤسسي التدريجي على البرلمان والتي تشكل كلها عناصر متكاملة لنموذج الدولة الحديثة التي تتسم بالكفاءة الادارية التي تتحقق من خلال المهارة لمهنية من أجل التقدم عبر نظام غير مشخص لتولي المناصب في هيراركية السلطة، وصياغة قواعد مكتوبة واضحة للعمل

---

[42] - عبد الغفار رشاد القصبي"ب"، المرجع نفسه، ص ص 55-56.

[43] - أندرياس فير إيكه و بيرند ماير هوفر، فرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية، ترجمة سامي أو يحيى، ط1، المكتبة الشرقية، ، بيروت، 2012،ص69.

[44] - Harry Eckstein. A Perspective on Comparative Politics, Past and Present. Research Schools and Modes of Explanation.pp 24-25.

[45] - محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، دار المجد ، بيروت ، 2008 ، ص ص 195-196.

وتخصص في الوظائف استجابة للنشاط الاجتماعي الآخذ في الاتساع، وفي هذا الصدد يرى ماكس فيبر أن إسباغ الطابع البيروقراطي على الحياة قد يؤدي نحو تعزيز الممارسة الديمقراطية[46].

وقد جاءت نظرية ماكس فيبر المثالية بهدف خلق الانضباط في العمل واستعمال القوانين الهادفة إلى تحقيق الفعالية في لمجتمعات الحديثة التي تحتاج بحسب فيبر إلى إدارة حديثة تقوم على القوانين والعلم والمعرفة بدلا من الادارة التقليدية التي كانت موجودة في عهد الاقطاع، ولهذا أكد فيبر على ارتباط التنمية في المجتمع الرأسمالي بتنمية المهارات والقدرات للأفراد والاعتماد على العمل القني للقضاء على المحسوبية والمصالح الشخصية والايديولوجية والارتجالية. بإيجاد هياكل تنظيمية رسمية وقواعد عمل محددة [47].

ومن خلال المنظور البيروقراطي الفيبري أصبح يقصد بالدولة التنظيم الحديث الذي يمكن تمييز مؤسساتها عن بقية المؤسسات الاخرى وذلك بقدرتها على فرض الاكراه المشروع واحتكاره والسلطة المركزية العليا على إقليم وسكان والجهاز البيروقراطي[48]، وتجد الاشارة هنا أن البيروقراطية تعد ابسط الأنماط المثالية التي قدمها فيبر وأقربها للواقع وقد طبقها على المجتمعات التاريخية والمعاصرة وربطها بالديمقراطية الجماهيرية واعتبر أن مبدأ لمساواة أمام القانون مبدأ ديمقراطي وفي نفس الوقت معيار بيروقراطي كما اعتبر الأرستقراطية نقيضا للديمقراطية والبيروقراطية، وعلى ضوء هذا قام بدراسات مقارنة عديدة لتحديد مدى الإرتباط بين البيروقراطية والعقلانية في مختلف المجتمعات وخلص إلى أن تلازم العنصرين هو الذي قاد إلى وجود وتركز الرأسمالية في أوروبا الغربية وأدى عدم ترابطهما أو تلازمهما إلى عدم قيمها في أي مجتمع آخر[49]، وهنا يجادل فيبر بأن المجتمع يطور نفسه من خلال تحوله إلى أكثر بيروقراطية وتعبر البيروقراطية نفسها عن روح المجتمع الحديث لأنها تستند على سلطة مشروعة منظمة بطريقة عقلانية وفقا للقواعد الشكلية، وكما عرف فيبر البيروقراطية بأنها طريقة أكفأ لأداء المهام الادارية الكبيرة الحجم، وبناء على هذا أنشأ فيبر نموذجا مثاليا للبيروقراطية يمثل بناء تحليلي يبسط الواقع واستنباط خصائصه الاكثر أهمية، وتوظف كنموذج يسمح لنا بفهم ومقارنة تعقيدات العالم الحقيقي[50].

وعلى الرغم من قوة هذا الطرح العقلاني المبني على النظرية البيروقراطية التي تقوم عليها الدولة الحديثة والتي من خلالها تحدد معايير ومقاييس الممارسة السياسية العقلانية، إلا أن هذا الاتجاه العقلاني بقى عاجزا عن تفسير بعض الاختلافات والتشابهات بين البلدان ووقع في فخ المغالاة في تمجيد العقلانية الصورية، كما أنه هذا الطرح "العقلاني" يغلب عليه التحيز للحضارة الغربية من خلال تركيزه على القيم الدينية البروتستانتية، وإلى جانب هذا أهمل الجانب الاقتصادي للعقلانية والتي تتحكم في خيارات الفاعلين السياسيين والبيروقراطيين داخل مؤسسات الدولة الحديثة الذين يعملون ويسعون جاهدين إلى تعظيم مصالحهم الخاصة.

مما سبق يتضح أن هذه العقلانية يغلب عليها الطرح الفلسفي "التفسيري" لا التوجيهي بعدم تضمنه لتعريفات ومفاهيم وافتراضات محددة وغيرها من الأنشطة الفكرية والذهنية التي يقوم بها الباحث (المنظر) الذي يحاول معرفة ما يجري، وفي إطار هذا النمط من التفكير العقلاني هناك فجوة بين الفعل (الأداء) والملاحظة (التنظير). ومن هذه الزاوية يرى ميكائيل أوكشوت أن هناك أنواعًا مختلفة من التنظير: تنظير علمي يقدم فيه العلماء والمؤرخون تفسيرات رغم أنهم يفسرون الظواهر التي يحاولون فهمها بطرق مختلفة أما الفيلسوف فيسعى إلى التوضيح وهو يختلف عن العلم والتاريخ، والفلسفة هنا مختلفة عن التنظير بتقديمها لتفسيرات متنوعة

---

[46] - عبد الغفار شاد القصبي "ب" ، المرجع نفسه، ص ص 55-56.

[47] - عمار بوحوش، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006، ص 19.

[48] - عزمي بشارة ، المرجع نفسه، ص 311.

[49] - محمد نصر عارف، المرجع نفسه، ص197.

[50] - كينيث نيوتن وجان فان ديث، أسس السياسة المقارنة، ترجمه عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، دار جامعة الملك سعود للنشر،الرياض، 2014، 234.

غير دقيقة ومنهج الفلسفة متشكك فهي لا تعتمد على الافتراضات المسبقة التي تحدد البحث العلمي أو التاريخي أو العملي وتهدف أيضا إلى التشكيك («النقد»، «الاستجواب») في تلك الافتراضات مما يستوجب الاستعداد للبحث عن الافتراضات الخاصة بها وتفحصها[51].

2- **نظرية الخيار *العقلاني*:** تشير أدبيات السياسة المقارنة إلى أن نظرية الاختيار العقلاني تمثل أوج وأبرز التطورات الحاصلة في هذا الحقل والتي أحتلت مجالا مهما وشكلت آفاقا واسعا للبحث في الدراسات المقارنة، حيث منذ ثلاثة عقود من الزمن تقريبا بدأ التوجه ما بعد السلوكي يقدم نفسه بديلا لكلم من النظرية التقليدية والسلوكية في علم السياسة، وفي الوقت الذي بدأ فيه التيار السلوكي يفقد بريقه وتوهجه إلا أنه كان لا يزال هناك أقلية صغيرة من علماء السياسة السلوكيين السابقين، الذين تأثروا بالنجاحات التي حققها علماء الاقتصاد مصممة على جعل دراسة السياسة تقترب كثيرا من العلوم لبحتة، وعرفت هه الأقلية ذات الخلفية الاقتصادية التي خرجت من عباءة التوجه السلوكي السابق بالتوجه العقلاني في دراسة السياسة[52].

إن إنتعاش تأثير الفكار الإقتصادية في مجال العلوم السياسية بعد الحرب العالمية الثانية على يد رواد مثل كينث آرو(Kenneth Arrow) ومانكور أولسن وأنتوني دوانز(Anthony Downs) أدى إلى زيادة شعبية النموذج الفكري للإختيار العقلاني الذي يركز على التفضيلات الفردية واستراتيجيات زيادة الفائدة والعوائد[53]. وفي هذا السياق يعد أنتوني داونز أول من صاغ هذه النظرية في كتابه "النظرية الاقتصادية للديمقراطية" المنشور عام 1957 وهو عمل يفترض أن : المواطنين عقلانيون ويصوتون على اساس الحسابات التي يرضي بها حزبهم مصالحهم الشخصية ، قرارات التصويت مثل قرارات المستهلكين في إقتصاد السوق الذي يحسبون التكاليف (الضرائب) والمنافع(الخدمات الحكومية) لاختيار منتج تجاري (حزب سياسي) عوضا آخر ، بمعنى أن التصويت لحزب سياسي هو مثل إختيار سلة بضائع في سوق ويختار الناخبون الحزمة الحزبية التي تناسب أولوياتهم كثمن يمكنهم دفعه، والاختيار العقلاني مطالب بأن يفسر سلوك الناخب واستراتيجيات وسياسات الاحزاب السياسية على ضوء النظرية الاقتصادية للمستهلكين (الناخبين) والمنتخبين (الاحزاب)[54].

على هذا الاساس تعرف نظرية الخيار العقلاني أيضا باسم نظرية الخيار أو نظرية العمل العقلاني هي نظرية لفهم ونمذجة السلوك الاجتماعي والاقتصادي وكذلك السلوك الفردي، وتعتبر هذه النظرية نموذجا أساسيا في المدرسة الاقتصاد الجزئي المهيمنة حليا على علم الاقتصاد كما أنها تعد من المتركزات النظرية الأساسي في مجال العلوم السياسية الحديثة، وتنطلق هذه النظرية من فكرة مركزية مفادها أن العلاقة وطيدة بين التفضيلات الفردية والنتائج الجماعية، ومن هذا المنطلق تحدد نظرية الاختيار العقلاني تعريفا أكثر تحديدا وأضيق "للعقلانية" التي تعني ببساطة أن "الفرد يتصرف كما لو كان يوازن بين التكاليف والمنافع للوصول إلى العمل الذي يزيد من الامتيازات الشخصية إلى الحد الأقصى"[55].

تفترض هذه النظرية أن العقلانية تبدأ من خيارات الفرد وجهة نظره وتطابقها أو ترابطها مع مواقف مختلف الأفراد والفئات الاجتماعية أو الجماعات المتفاعلة معه، وعليه يتم التركيز على المصلحة الفردية دائمًا التي تمثل منطلق هذه النظرية، على الرغم من أن بعض العلماء جادلوا بعكس ذلك إلا أن بلورة قرارات عقلانية

---

[51] -T. Nardin.op cit .p188

[52] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص31.

[53] -- إلزابيث ساندارا، المؤسساتية التاريخية،، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022. ص90.

[54] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص304.

[55] -Michael I. Ogu RATIONAL CHOICE THEORY: ASSUMPTIONS, STRENGHTS, AND GREATEST WEAKNESSES IN APPLICATION OUTSIDE THE WESTERN MILIEU CONTEXT. Arabian Journal of Business and Management Review (Nigerian Chapter) Vol. 1, No. 3, 2013.p90

تنطوي على مجموعة من الخطوات المعقدة تجعل خيارات القرار تتخذ بعد "التخبط" ينتظر منها أن تجعل القرار المتخذ يؤدي إلى تحقيق أفضل نتيجة ممكنة، ولذلك يتبع الأفراد الخطوات التي يقوم عليها النموذج العقلاني للوصول إلى القرارات توصف بأنها عقلانية، ومن ثمة فإن العقلانية ذات طابع ذاتي يمكن للفرد من وقت لآخر أن يكون عقلانيًا وغير عقلاني في اتخاذ القرارات[56].

وكما أن هذه النظرية مهمة في مجال الاقتصاد فهي أكثر أهمية في مجال السياسة على اعتبار أن هذين المجالين يمثلا حلبة للتنافس والصراع على الموارد النادرة، وعلى هذا الأساس قام عدد كبير من العلماء منذ خمسينيات القرن العشرين على التشبيه بين المنافسة في السوق على السلع والمنافسة السياسية على السلطة وامتيازاتها، وهذا يعطى انطباعا بأن الأساليب الاقتصادية يمكن تطبيقها أيضا بشكل مفيد في دراسة السياسة وكما ذكر كل من "جيمس بوكانان" و"جوردون تولوك" سنة 1974 في كتابهما: "حسابات في التوافق: الأسس المنطقية للديمقراطية الدستورية" ذكرا فيه أنه دراسة العلوم السياسية تفترض أن "الممثل أو الفرد العادي يشارك في نشاط السوق كما في النشاط السياسي ويتصرف على أساس نفس القيمة"، وكما أكد تولوك في سنة 1976 على أن "الناخبين والزبائن هم نفس الأشخاص، وكمثال السيد "سميث" يشتري ويصوت إنه نفس الفرد في المتجر وهو نفسه الذي يذهب إلى قاعة التصويت[57].

وعلى ضوء هذا يمكن التوقع السلوك السياسي بشكل عام من خلال التعرف على مصالح وتفضيلات أطراف العلاقة المعنية الذين سوف يختارون بعقلانية تعظيم مصالحهم، وتستند نظرية الاختيار العقلاني أو" الإختيار العام" على ركيزتين أساسيتين:

1- محاولة تمثيل العمليات السياسية بالاعتماد بشكل أساسي على المعادلات الرياضية، فضلا عن المنهجية الفردية التي تزعم أن كل الظواهر الاجتماعية مشتقة من خصائص وسلوك الافراد.

2- الافتراض بأن الفاعلين السياسيين(الناخبون والمشرعون والاحزاب السياسية) يتصرفون بعقلانية منطلقة من المصلحة الذاتية[58].

في هذا الاطار تعتبر نظرية الاختيار العقلاني أن الجهاز البيروقراطي يستطيع السيطرة على السياسة العامة وهي تفعل ذلك لتعزيز مصالحها الخاصة[59]، وعلى هذا المنوال تدرس نظرية الاختيار العقلاني السياسة بعدة أشكال تطبق أدوات الاختيار العقلاني على دراسة سلوك المصلحة الذاتية للسياسيين الذين يسعون إلى تولي المناصب لتحقيق طموحاتهم في إطار المؤسسات الديمقراطية، ولتوضيح هذا الإطار النظري باعتباره الأكثر نضجا من بين التقاليد العديدة لتحليل الاختيار العقلاني ينبغي التطرق إلى كتابين مهمين وهما: الأول المعنون بـ "الهيكل والسياسة" والذي كتبه "بيتر كوهي" و"ماثيو ماكوبينز"، ويستكشف الهيكل والسياسة العلاقة بين المؤسسات السياسية ونتائج السياسات خلال عهد الحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان تم التركيز على الحوافز المخصصة لشاغلي المناصب التشريعية وفقا للقواعد التي يقف النظام البرلماني في اليابان وبموجبها يسعون إلى إعادة انتخابهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان نظام الدوائر متعددة الأعضاء والأصوات غير القابلة للتحويل، وكما يرى هذين الكاتبين أن عملية صنع السياسات العامة في اليابان تعكس مزيجاً من الدوافع التي خلقتها هاتان المؤسستان، أنتجت هذه المؤسسات توتراً بين قادة الحزب والمشرعين في البرلمان حيث كان لدى المجموعتين مصلحة مشتركة في تأمين الأغلبية لحزبهما عبر صناديق الاقتراع، في المقابل كانت لهم أيضا مصالح متعارضة حول تخصيص هذه الأغلبية البرلمانية، بالنسبة للمشرعين كلما زاد عدد الأصوات من المؤمنين ببرنامج الحزب زادت احتمالية إعادة انتخابه؛ أما بالنسبة لقادة الحزب كلما كانت حجم الأغلبية ضئيلا

---

[56] - T. Nardin.op cit .p189.

[57] - Michael I. Ogu.op cit.p91 .

[58] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق، ص32.

[59] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص 234.

لدى كل مرشح الحزب كلما أدى ذلك إلى زيادة عدد المقاعد المتحكم فيها داخل البرلمان، وكنتيجة لهذا المزيج من الدوافع تبلور نمطًا مميزًا لصنع السياسات: فقد كانت تلك السياسات مفضلة لتمكين قادة الحزب من بناء كتلة سياسية كبيرة ومنضبطة داخل المجلس التشريعي[60].

أما الكتاب الثاني المعنون بـ "صنع الحكومات وإسقاطها" والذي ألفه كل من مايكل لافر وكينيث شيبسل، ن التقدم من المشكلة إلى النموذج إلى الاختبار التجريبي يمثل أيضًا مسار صناعة وكسر الحكومات لافر وشيبسل. وتكمن المشكلة في الحكومات الائتلافية: إذ يسعى لافر وشيبسل إلى الكشف عن المنطق الذي يرتكز عليه الاستقرار وتشكيل الحكومات في ديمقراطيات ما بعد الحرب في أوروبا الغربية. يمثل النموذج تكييفًا لتقنية Winset المعتمدة في تحليل السياسة التشريعية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة، في إطار النظم البرلمانية تشكل الأحزاب السياسية، وليس السياسيين الأفراد، الوحدات الأساسية للتحليل، فكما يؤكد كل من "لافر"و" شيبسل" اللذان عملا على تكييف المواصفات التقليدية للنظرية المجالية، وإعادتهما صياغة مساحة المجال كشبكة بدلا من سلسلة متصلة ضمن هذا التمثيل الجديد، وكما يوضح هذا الباحثان أن المجموعات التي قد تحتوي في المواصفات التقليدية على حكومات مفضلة للأغلبية تظل فارغة؛ وبالتالي استقرار الحكومات الائتلافية. إضافة إلى هذا وفي إطار تكوين تفضيلات وخيارات معينة تصبح بعض الأحزاب "قوية": المتواجدة في مجموعة من الوزارات التي يمكنها قلب النظام القائم، من منطلق أن الأحزاب القوية يمكنها تشكيل الحكومات أو الإطاحة بها، فإن السياسيين الذين يسعون إلى مواجهة الحكومات بأسباب مقنعة لمنحها حقائب وزارية رئيسية. وبالتالي يقدم النموذج نظرية حول تكوين الحكومات الائتلافية أيضًا. ويقوم لاير وشيبسل بتحليل مجموعة رائعة من البيانات من حكومات ما بعد الحرب لاختبار المقترحات المستمدة من نموذجهما. ويصفون النتائج بأنها "مرضية". أود أن أصفهم بأنهم مثيرون للإعجاب[61].

تمثل مؤسساتية الاختيار العقلاني في السياسة المقارنة محاولة لتطبيق نماذج الاقتصاد الجزئي للعقلانية على تحليل الاختيارات الجماعية التي يتم اتخاذها في العملية السياسية، ولذا ينصب اهتمامها على أهداف الفرد ودوافعه ومعتقداته، على هذا الأساس تلتزم نظرية الاختيار العقلاني بمبدأ المنهجية الفردانية، ووفقا لهذا المنظور يتخذ الأفراد دائمًا خيارات متعمدة وواعية سعيًا لتحقيق أهدافهم الشخصية، وحتى في إطار بيئة العمل الجماعية كجماعة المصالح أو الدولة، وهنا يكون الفاعل الفردي دائمًا هو محور الاهتمام وكما قال بوكانان وتولوك: «إن العمل الجماعي ليس أكثر من عمل الأفراد الذين يختارون إنجاز الأشياء بشكل جماعي وليس بشكل فردي»، وعلى هذا النحو تكون المؤسسات مثل الدولة ليست أكثر من مجموعة من العمليات والآليات التي تسمح بحدوث هذا العمل الجماعي[62].

وإذا كان الفعل الفردي يشكل جوهر الاختيار العقلاني المؤسسي، فإن الافتراضات الأولية التالية حول طبيعة الاختيار الفردي تعتبر مركزية في أنطولوجيا الاختيار العقلاني.

•يهتم الأفراد في الغالب بأنفسهم - فهم يختارون كيفية التصرف على أساس تحقيق أهدافهم الشخصية، سواء كانت ذات طبيعة مادية أو غير مادية.

•في السعي لتحقيق هذه الأهداف، يعمل الأفراد كـ "المعظمين" الذين يسعون إلى تحقيق أكبر الفوائد الممكنة وأقل التكاليف في قراراتهم.

---

60 - ROBERT H. BATES Comparative Politics and Rational Choice: A Review Essay. American Political Science Review Vol 91, No. 3 September 1997.p p 700-701.

61 - ROBERT H. BATES .op cit p702.

62-JUDITH BARA MARK PENNINGTON .COMPARATIVE POLITICS (Explaining Democratic Systems).2008.p16.

• سوف يتأثر المسار المختار للعمل الفردي بالتغيرات في هيكل التكاليف والفوائد على "الهامش". يشير المبدأ الهامشي إلى أنه في حالة تساوي الأمور الأخرى، فإن أي زيادة في تكلفة إجراء ما ستقلل من احتمالية حدوث هذا الإجراء[63].

المحاضرة 05:الاتجاه المؤسسي في السياسة المقارنة.

كما يوحي عنوانها تهتم السياسة المقارنة بالدراسة المقارنة وتحليل النظم السياسية وتهدف إلى تجاوز أوجه القصور في الأساليب التي تركز بشكل كامل على دراسات الحالة لكل دولة على حدا وتلك التي تتبني نماذج نظرية مجردة بحتة لصنع القرار، بمقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر السياسية عبر البلدان بالحكم على ما إذا كانت تجربة بعض الدول مشابهة لتجارب الدول الأخرى وكيفية ذلك، وتقييم ما إذا كانت النماذج النظرية لكيفية اتخاذ الأفراد للقرارات عبر مختلف الدول والتي تسمح بتحديد الأصلح والأكفأ منها[64] . وبسبب التنوع والاختلاف بين الدول من حيث المساحة وعدد السكان ودرجة الاستقرار والاتجاه الإيديولوجي والثقافي ومستوى التنمية الاقتصادية والخلفية التاريخية وطبيعة المؤسسات الحكومية وغيرها من العوامل ن كل هذا يتطلب من الباحث في الدراسات السياسية المقارنة جهدا كبيرا حتى يبلور إطارا لائقا للمقارنة قائما على المستوى هذا التعقيد العلمي[65].

في هذا الإطار يعتبر النموذج النظري المؤسسي من الأسس النظرية التي تستند إليها نظريات السياسة المقارنة التي لاتزال تمثل أساسا للتحليل والتفسير، وهذا لما تمثله المؤسسات السياسية من أهمية كبرى في حياة المجتمعات والدول وهذا ما يؤكده علماء السياسة المعاصرين أن أي نظام سياسي حديث سواء كان ديمقراطيا أو شموليا –يميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات والإجراءات لحل وتسوية الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة، ويرجع وينر نجاح مجتمع مقارنة بمجتمع آخر بمقدرة الأفراد المجتمع الناجح على بناء وتكييف واستمرار مؤسسات معقدة لإنجاز أهداف عامة [66]، ومن هذا المنطلق نجد أن هذا الاتجاه النظري له تأثير واسع على التحليل السياسي المقارن ويبرز ذلك جليا في التطورات النظرية والمنهجية التي شهدها حقل السياسة المقارنة أين كان التحليل المؤسسي محل نقاش واهتمام الباحثين والدارسين، بهذا الخصوص أبانت الكثير من الأدبيات والإسهامات الأكاديمية على أهميته في التحليل المقارن وأصبح مدخلا مهما لتفسير الكثير من

---

[63] - JUDITH BARA MARK PENNINGTON.op cit .p 16 . see at : https://www.sagepub.com/sites/default/files/upm-assets/70100_book_item_70100.pdf

[64] - Mark Pennington. Theory, Institutions and Comparative Politics (COMPARATIVE POLITICS Explaining Democratic Systems). SAGE Publications, University of London. 2009.p13.

[65] - بومدين طاشمة، الاساس في منهجية تحليل النظم السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.ص122.

[66] -عبد الغفار رشاد القصبي "أ" ، المرجع نفسه ، ص110.

الظواهر السياسية في مختلف البلدان رغم الانتقادات التي واجهها من طرف رواد المدرسة السلوكية لكن مع مرور الوقت أبان هذه الاتجاه النظري على أهميته المحورية في حقل السياسة المقارنة الذي يحيلنا إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه التحولات والتطورات النظرية التي شهدها المنظور المؤسسي في المرحلتين التقليدية (ما قبل العلمية) والسلوكية وما بعد السلوكية (العلمية) الذي إحتل مجالا واسعا ومهما للتحليل في السياسة المقارنة.

1- **المنظور المؤسسي (القانوني) التقليدي**: ترجع أصول حقل للسياسة المقارنة إلى عدد من النصوص التأسيسية المكتوبة والتي تشير إلى أن تاريخ ميلادها يعود إلى العصور القديمة، وبالتالي تدعي أنها أقدم تخصصات العلوم الاجتماعية، في ضوء أعمال الفلاسفة اليونانيين أفلاطون (427-347 قبل الميلاد)، مؤلف كتاب الجمهورية (360 قبل الميلاد)، وأرسطو (360 قبل الميلاد) 384–322 قبل الميلاد)، مؤلف كتاب السياسة (حوالي 340 قبل الميلاد). وفي العصر الحديث، تشمل المعالم المهمة كتاب الأمير للفيلسوف السياسي في عصر النهضة الإيطالي نيكولو مكيافيلي (1469-1527) (1515)، وكتاب المفكر السياسي التنويري الفرنسي البارون دي مونتسكيو (1689-1755) روح القوانين (1748)[67].

في هذا الصدد يمثل التحليل المؤسسي التقليدي مرحلة تاريخية طويلة تعود جذورها إلى فلاسفة رواد الفكر اليوناني وعلى رأسهم الفلاسفة اليونانيين كل من أرسطو وأفلاطون ورواد الفكر القانوني الروماني مثل شيشرون وبوليبيوس مرورا بمنظري العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسو) ووصولا رواد الفكر الدستوري والسياسي في العصر الحديث امثال دي مونتيسكيو وأليكسيس دي توكفيل التي كانت لأفكارهما بمثابة الإرهاصات الأولى الممهدة لحدوث تحول نوعي في منهجية التحليل في النظم السياسية المقارنة التي يغلب عليها الطابع القانوني والدستوري الشكلي، تناولت طبيعة نظام الحكم في الدولة كان يغلب عليها الطرح الفلسفي المثالي والمعياري المبني على التحليل لوصفي ولشكلي لطبيعة نظام الحكم المراد تأسيسه (ما يجب أن يكون)

ومن المفيد التذكير هنا بأن أدبيات السياسة المقارنة في هذه المرحلة كانت تركز بشكل أساسي في مقارنة الممارسات والقواعد الدستورية المؤسسية المعمول في الدول الغربية بناءا على دساتيرها والتي كانت منطلقا للتحليل المؤسسي التقليدي، الذي ركز على تحليل المؤسسات "الصلبة" القائمة على لقواعد الرسمية التي تعطي للنظام السياسي ميزات مثل قواعد العملية الانتخابية (قواعد التصويت بعد التصويت الأول مقابل التمثيل النسبي، أو الدولة الفيدرالية مقابل الدولة الوحدوية)[68]، ولهذا نجد دراسة المؤسسات تحتل مكانة مركزية في هوية حقل العلوم السياسية وعندما ظهرت العلوم السياسية كحقل مستقل، ركزت على دراسة الترتيبات الرسمية 'الشكلية القانونية باعتبارها موضوعها الحصري ، وقد بنيت الدارسات التقليدية على القانون والمؤسسات القانونية بتركيزها على كيفية تحكم القواعد بالسلوك فحسب بل على كيفية وأسباب نشوء القواعد أساسا أيضا وقبل كل شيء على دور هذه القواعد في خدمة الصالح العام، والمؤسسات بهذا المعنى هي مجمعة ثابتة من القواعد والممارسات المنظمة والمترسخة في هيكليات من المعاني والموارد ثابتة نسبيا في مواجهة تغير الأفراد وتبدي مقاومة نسبية حيال التفضيلات والطموحات غير المألوفة للأفراد وحيل الظروف الخارجية المتغيرة [69].

في هذا الاطار كانت لإسهامات الفيلسوف الألماني "ماكس فيبر" الذي قدم مقاربة مؤسسية للدولة بوصفها كيانا حديثا قائما بذاته والت تتمتع باستقلالية عن المجتمع عن طريق البيروقراطية وعقلانيتها والتي تجعل الدولة

---

[67] -Gerardo L. Munck and Richard Snyder, THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS. Passion, Craft, and Method in Comparative Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, forthcoming, 2007).p02.

[68] Mark Pennington.op cit.p 14.

[69] - رود رودس وصارة بايندر وآلان مورفي، دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط2022،1، ص ص 15-27.

متميزة عن باقي المؤسسات الاجتماعية هو احتكارها للعنف الشرعي، وعلى أساس هذا التصور المؤسسي يعتبر الدولة مؤسسات تحتكر التشريع والعنف الشرعي وهذا ما أتاح للمؤسسيين لاحقا الحديث عن مصالح مستقلة للدولة وأيضا عن المحددات تضعها هذه المؤسسات على الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين بحيث تقيد خياراتهم[70]، وعلى ضوء هذا تم تكوين العديد من مؤسسي العلوم السياسية في ألمانيا اين تعليمهم على (العلوم السياسية) الألمانية ذات الطابع التاريخي الاجتماعي، ولذلك من غير المستغرب أن تحتل الدولة مكانة بارزة في المحاولات الرامية إلى تحديد موضوع هذا الحقل المعرفي الجديد وهذا يتماشى وطبيعة الفكر الألماني الممجد للدولة في ذلك الوقت[71].

وعلاوة على هذا يعتبر الباحثين في علم السياسة أن النظرية المؤسساتية القديمة التي تشمل على تقاليد رسمية قانونية لم تمت بل يمثل نقطة الانطلاق محددة في دراسة المؤسسات السياسية والتي ارتكزت إسهامات العلوم السياسية في دراسة المؤسسات هي تحليل التطور التاريخي للمؤسسات الرسمية – القانونية والأفكار الراسخة فيها، على هذا الأساس يشكل القانون الدستوري والتاريخ الدستوري ودراسة المؤسسات المنهجية التقليدية في العلوم السياسية وكما يعرفها إيكشتاين هذه المنهجية بصورة موجزة بأنها "دراسة القوانين العامة التي تهم المنظمات الحكومية الرسمية" وتتعامل هذه المقاربة القانونية الرسمية مع القواعد بطريقتين : الأولى ترى ان الإجراءات والقواعد القانونية هي المتغير المستقل الرئيس وأن أداء الديمقراطيات ومصيرها هما المتغير التابع [72].

إن هذا المنظور التقليدي يركز على مفهوم الدولة ومؤسساتها والتي تضع السياسة في سياق مؤسساتي رسمي وعلى هذا المنوال درست المؤسساتية التقليدية المؤسسات الحكومية الرمية وعرفت الدولة بدلالة ترتيباتها السياسية والادارية والقانونية استخدمت منهجية وصفية إلى حد بعيد لتفسير العلاقات بين مستويات الحكومة وفروعها، ومن خلالها استنبطت مفاهيم الدولة من الفلسفة السياسية التقليدية وفهمتها بدلالات السيادة والعدالة والسلطة والمواطنة والمنزلة القانونية في القانون الدولي[73]، وإلى جانب هذا أشارت المعالجات التقليدية إلى مفاهيم الحكومة والدولة وكذلك الأمة المحددة بالمعاني القانونية والمؤسسية فمفهوم الدولة كان يشير إل التعريف المؤسسي وإلى السلطة والشرعية ومفهوم الأمة يرتبط من قبل المواطنين بالإحساس بالهوية التاريخية والمصير المشترك[74].

يتضح مما سبق أن المنظور المؤسسي التقليدي ذو الطابع الفلسفي والقانوني في السياسة المقارنة كان له أثر كبير على الصعيدين النظري والمنهجي في هذا الحقل الذي على ما يبدو مازال متأثرا بالنزعة التاريخية (Historicism) التي على الرغم من فقدانها لمصداقيتها منذ فترة طويلة، إلا أن مجال السياسة المقارنة يدين بالكثير لهذه المرحلة في الفكر الاجتماعي الغربي حيث المقام لا تزال العديد من مفاهيمها تُستخدم وتُستخدم بشكل مثمر وعلى سبيل المثال مفهوم الطبقة[75].

رغم الانتقادات الموجهة له من طرف السلوكيين في عجزه عن التفسير الظواهر السياسية إلا أنه يعتبر من الأصول النظرية للتحليل السياسي المقارن التي أثرت هذا الحقل ولا يمكن تجاوز وتجاهل إسهامات الرواد

---

[70] - عزمي بشارة، مسألة الدولة (أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2023، ص 70.

[71] - Gerardo L. Munck and Richard Snyder.op cit.p04.

[72] - رود رودس وآخرون، المؤسساتية القديمة (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1،2022، ص ص 168-174.

[73] - فيفيان شميت، النظرية المؤسساتية، في كتاب الدولة نظريات وقضايا، ترجمة آمين الايوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1،2023، ص 185.

[74] - عبد الغفار رشاد القصبي "أ" ، المرجع نفسه، ص37 .

[75] -Harry Eckstein.op cit.p11.

الأوائل التي شكلت أرضية صلبة عل أساسها تم إرساء أسس التحول إلى المؤسسي الجديد، والذي أعاد مفهوم الدولة إلى بؤرة التحليل في السياسة المقارنة منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين والذي مثل المنطلق الأساسي لهذا المنظور الجديد.

المنظور المؤسسي الجديد : يمثل هذا الاتجاه بحسب الباحثين أنه ثورة في التنظير وإعادة تحديد السياسة المقارنة أصبح التركيز على الفرد في المؤسسات السياسية وتعتبر البؤرة الصحيحة والملائمة لعلم السياسة المقارنة، وعلى هذا الأساس انصب التركيز الأساسي لكل من العمل النظري والتجريبي في السياسة المقارنة على مقارنة مختلفة على نتائج العملية السياسية في المجتمعات المختلفة[76]، ومن جهة أخرى انتقلت منهجية التحليل من الماكرو (الكلي) الذي كانت سائدة في إطار التحليل التقليدي أين كان يميل المنظرين في كتابتهم إلى التحليل الكلي التركيز على العموميات إلى إطار الميكرو (الجزئي) عبر تتبع وصد التفاعلات الحاصلة داخل المؤسسات، والملاحظات الامبريقية المعتمدة في هذا الشأن تشير إلا أن العمليات داخل المؤسسات السياسية وما تطرحه من تفاعلات فيها من نتائج كمحصلة لعمليات التوفيق والمساومة ، تؤثر في الاحداث وفي حركة المجتمع وعلاقات التفاعل بين المؤسسات السياسية كالمنافسة بين الهيئات التشريعية والبيروقراطية[77] .

في إطار هذا المنظور تزايد الاهتمام بالمؤسسات الذي أخذ مسمى المدرسة المؤسسية الجديدة وهي مدرسة تهدف إلى "هيكلة السياسة" من خلال إعطاء أهمية نظرية للمؤسسات، وتشير المؤسسية الجديدة إلى أن الباحث السياسي يستفيد من البدء بالمؤسسات بدلا من الفاعلين، وينطلق هذا المنظور من أن أنطولوجيا المؤسسية الجديدة تتكون من مؤسسات تتعايش مع مختلف الفاعلين سواء كانت مجموعات أو أفراد أو طبقات اجتماعية أو نخب سياسية[78].

ينطلق المنظور المؤسسي الجديد من فرضيتين أساسيتين وهما: الفرضية الأولى مفادها أن المؤسسات تخلق عناصر النظام وقابلية التنبؤ وتصوغ اللاعبين وتعينهم أو تعيقهم في أثناء حركتهم ضمن منطق الأفعال الملائمة، إنها حاملة للهويات والأدوار ومؤشر على شخصية الكيان السياسي وتاريخه ورائه ، وهي توفره روابط تشده المواطنين بعضهم إلى بعض على من الأشياء الكثيرة التي تفرق بينهم كما تؤثر في التغيير المؤسساتي وتخلق عناصر اللاكفاءة التاريخية، أما الفرضية الثانية تنطلق من أن ترجمة البنى إلى فعل سياسي وترجمة الفعل إلى إستمرارية وتغيير مؤسساتي تتولدان عبر علميات قابلة للفهم وروتينية فهذه العمليات تنتج أنماط فعل ونماذج تنظيمية متكررة ، وأحد الصعوبات أمام باحثي المؤسسات هو شرح كيف يجري إرساء استقرار هذه العمليات أو زعزعتها ، وما العوامل التي تديم هذه العمليات الجارية أو تعيقها [79].

من هذا المنطلق يتم تسليط الضوء على ما يجري داخل المؤسسات السياسية من جهة وفي علاقتها بالمجتمع والتي حيث تنطلق مسلمات المؤسساتية الجديدة على أن المؤسسات السياسية تؤدي دورا أكثر استقلالية معتبر إن لدولة ومن خلال هذه لمؤسسات تتمتع بقدر من التماسك ولاستقلال، ولذلك جاء هذ المنظور جاء بمنهجية جديدة تتمثل إضافة اهتمامات وأبعاد ومتغيرات جديدة للتحليل تنطلق من أن المؤسسة لها تكوينها وبنيتها الداخلية وعملياتها ومعاييرها الخاصة بها، وهي تنمو وتتطور وتدخل في علاقات جديدة وتضم أدوارا ووحدات ليست جامدة وإنما هي آخذة في التفاعل والحركة [80].

---

[76] -Mark Pennington.op cit.p p13-14.

[77] -عبد الغفار رشاد القصبي"ب"، المرجع نفسه، ص113.

[78] -André Lecours .L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité?. **Revue Politique et Sociétés.** Volume 21, Number 3, 2002.p04

[79] - جيمس مارش ويوهان أولسن، في المؤسساتية الجديدة،(دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022، ص29 .

[80] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، مناهج البحث في علم السياسة، جامعة القاهرة ، ط2، 2007، ص ص185-186.

وما يعرف على النظرية المؤسساتية الجديدة أنها أعادت المؤسسات إل تفسير السياسة والمجتمع واكتسبت من خلال هذا زخما كبيرا ومتعاظما في العلوم السياسية ذلك أن لها مضامين كبيرة متعلقة بدراسة الدولة وتتفرع هذه النظرية إلى ثلاثة فروع وهي:

1- **مؤسساتية الاختيار العقلاني:** يعتمد رواد هذه النظرية طريقتان معياريتان للنظر إلى المؤسسات الأولى تعتبرها قيود خارجية المنشأ معطى خارجيا لشكل لعبة، فالمؤرخ الاقتصادي دوغلاس نورث يعتبرها قواعد لعبة في المجتمع أو بصورة شكلية ...القيود التي وضعها البشر لتصوغ التفاعل فيما بينهم، المؤسسة هي سيناريو يذكر أسماء الممثلين ومجموعة الأدوار السلوكية لكل منهم واستراتيجياتهم وتسلسل اختياراتهم لأدوارهم والمعلومات التي تكون بحوزتهم عندما يقومون بالاختيار، ونتيجة مجموعة خياراتهم ومتى أضفنا تقويمهم للنتائج إلى هذا المزيج أي تفضيلاتهم نكون قد حولنا شكل اللعبة إلى لعبة حقيقية، أما التفسير الثاني للمؤسسات فهو أعمق وأدق وهو لا يعتبر المؤسسات خارجية المنشأ بل إن اللاعبين أنفسهم هم من وضع قواعد اللعبة بحسب الطريقة التي يرغبون فيها في اللعب، وفي هذه النظرة إلى المؤسسات لا يوجد شيء خارجي بشأن قواعد اللعبة وبالتأكيد لا شيء سحري فهي لا تفرض التقيد بقاعدة معينة بقدر ما تعكس رغبة الجميع (تقريبا) بالاشتراك معا وفق أنماط وإجراءات معينة (في الأوقات كلها تقريبا) وتكون الترتيبات المؤسساتية وفي هذه النظرة محورية وقد تحثهم عل التنسيق فيما بينهم (المؤسسات تقيد السلوك الفاعلين فيها) والذي لا يميلون إطلاقا إلى العمل من أجل التغيير[81].

بهذا الخصوص طور المؤسسيون في هذه المدرسة منهجا خاصًا بهم يتعلق بتفسير أصل المؤسسات حيث بدؤوا باستخدام منهج الاستنباط للوصول إلى تصنيف مبسط للوظائف التي تؤديها المؤسسة ثم يفسرون المغزى من وجود المؤسسة بالإشارة إلى القيمة التي تكتسبها هذه الوظائف في نظر الفاعلين المتأثرين بالمؤسسة، وتفترض هذه الصيغة أن الفاعلين يقومون بإنشاء المؤسسة من أجل تحقيق هذه القيمة، والتي يتصورها المنظرون على أنها مكسب مستمد من التعاون وبهذا المعنى عملية إنشاء المؤسسات تتمحور بشكل عام حول فكرة الاتفاق الطوعي بين الفاعلين المعنيين بهذه المؤسسة، فإذا كانت المؤسسة خاضعة لأية عملية اختيار تنافسية، فإنها تدين ببقائها في المقام الأول إلى حقيقة توفير المزيد من الفوائد والعوائد للفاعلين المهتمين بها أكثر من الأشكال المؤسسية الأخرى المتنافسة[82] .

لفهم هذه النظرية أكثر نسلط الضوء على المشكلات التي واجهها محللو مؤسساتية الاختيار العقلاني التي ظهرت في سياق دراسة السلوك داخل الكونغرس الأمريكي، وتستلهم هذه النظرية مسلماتها من ملاحظة مفارقة كبيرة، تتمثل في إذا كانت الافتراضات الكلاسيكية لمدرسة الاختيار العقلاني صحيحة فسيكون من الصعب جمع أغلبيات مستقرة لتمرير القوانين داخل الكونجرس الأمريكي، حيث ستؤدي الترتيبات المتعددة لتفضيلات المشرعين وأبعادهم المتعددة للمسائل بسرعة إلى الدورات، كل أغلبية جديدة تبطل القوانين التي أقرتها الأغلبية السابقة، ومع ذلك بقيت قرارات الكونجرس مستقرة بشكل ملحوظ، في هذا الصدد بدأ منظرو الاختيار العقلاني ومع نهاية عقد السبعينيات بدأ هؤلاء يتساءلون عن كيفية تفسير هذا الاستثناء[83]، الذي كانت فيه تحليلات التقليدية الاختيار العقلاني قد تكهنت بعدم الاستقرار في عملية صنع السياسة في الكونغرس بسبب الشكوك الناجمة عن وفرة التفضيلات والقضايا الفردية، فكيف يمكن تفسير الاستقرار غير المتوقع للنتائج؟ يمكن الجواب في مؤسسات الدولة خصوصا في النظام الداخلي للكونغرس الذي خفض تكلفة الصفقات في إبرام

---

[81] -كينيث شيبسل، مؤسساتية الإختيار العقلاني، (دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022،ص ص 63-65.

[82] -Hall Peter A., Taylor Rosemary C. R. La science politique et les trois néo-institutionnalismes. In: Revue française de science politique, 47e année, n°3-4, 1997.p480

[83] -Hall Peter A., Taylor Rosemary C. R. op cit. P477..

الاتفاقات، وبالتالي حل مشكلات العمل الجماعي التي تبدو عصية على الحل، بمعنى آخر المؤسسات في داخلها مبنية على العمل العقلاني الذي تقف وراءه جهات عقلانية تفضيلاتها ثابتة تجري حساباتها من منظور استراتيجي لتعظيم تلك التفضيلات وتواجه العمل الجماعي، بهذا المعنى هذا تعتبر الدولة بأنها جهة عقلانية فاعلة في حد ذاتها تعتمد على "منطق المصلحة" أو بأنها هيكلية للحوافز يسعى من خلالها الفاعلين وراء تأكيد تفضيلاتهم وتعظيم مصالحهم، ووفقا لهذا المنظور تعتبر الدولة وسيلة لتفسير النتائج التي لا يمكن للنظريات الشاملة للعمل العقلاني تفسيرها[84].

وكما يؤكد هؤلاء المنظرون على دور التفاعل الاستراتيجي في تحديد المواقف السياسية معتمدين على حدسهم الأساسي المبني على اعتبارين وهما: أولا أنه من المحتمل أن يتم تحديد سلوك الفاعل ليس من خلال قوى تاريخية غير الشخصية ولكن من خلال حسابات استراتيجية، وثانيًا أن هذا الحسابات تتأثر بشدة بتوقعات الفاعل متعلقة بالحسابات المحتملة للفاعلين الآخرين، وهنا تقوم المؤسسات بتأطير وهيكلة هذا التفاعل عبر تأثيرها على عملية تداول البدائل على جدول الأعمال أو من خلال توفير المعلومات أو آليات الإقرار التي تقلل من حالة عدم اليقين بشأن سلوك الآخرين مع السماح للفاعلين بالاستفادة من "المكاسب من التبادل" وهذا الأمر الذي سيشجع الفاعلين على القيام بحسابات وإجراءات دقيقة معينة، وهذا المنهج "الحسابي" الكلاسيكي" يفسر كيفية تأثير المؤسسات على النشاط الفردي[85].

يفهم مما سبق أن مؤسساتية الخيار العقلاني اشتغلت على إعادة صياغة المنظور العقلاني الرشيد وفق منظور جديد يتجاوز الطرح التقليدي ذو الصبغة المثالية، حيث حاول هذا الاتجاه النظري تجاوز نموذج الرشادة المطلقة في صنع القرار العام، وعلى هذا المنوال تعمل المؤسسات على إضفاء الرشادة على قرارات الفاعلين من خلال توجيههم نحو تحديد الخيارات المناسبة وفق أطر مؤسساتية ضامنة نظرا لما تتمتع به المؤسسات من ميزات خاصة تسمح بتزويد الفاعلين بالقدرة على التنبؤ بالسلوكيات الجماعية، وباعتبارها هياكل مؤطرة لقواعد اللعبة السياسية وتوجيهها نحو تحقيق استراتيجيات معينة. و بمعنى آخر أن المؤسسات هي عبارة عن عقود طوعية يعقدها الفاعلون فيما بينهم للحفاظ على مصالحهم والتقليل من درجة الشك والارتياب التي تنتج عن قراراتهم الجماعية التي اتخذت في وضعية الافتقاد إلى المعلومات الكافية، وفي هذا السياق تبرز أهمية المؤسسات في تزويد الفاعلين بمعطيات ومعلومات خاصة تجعلهم قادرين على التنبؤ بنتائج القرارات المتخذة، ما يجعل تصرفاتهم ، في إطار القواعد المؤسسية الماثلة أمامهم ذات طابع عقلاني بمعنى أنهم يقومون باحتساب واستباق عواقب أفعالهم، وهنا يكمن الدور الأساسي لهذه القواعد في تثبيت توقعات الفاعلين تسمح لهم بالتنبؤ بما قد يقوم به الفاعلين الآخرين[86]

وفي هذا الإطار تبرز قوة المؤسسات السياسية التي صممت على نحو يجعلها صعبة التغيير وإضفاء سمات التثبيت والعقلنة أمام حالات التداول السياسي للتقليل من أخطار التقلبات السياسية التي تفرز حالات غير متوقعة، لكن سمة التوطيد الذاتي المتراكم الذي تنتجه المؤسسات[87] ، وبمعنى آخر تعمل المؤسسات على إضفاء صفة الرشادة على القرارات التي يتخذها الفاعلين بداخلها، فالمؤسسات تجعل الدولة تتخذ قرارات تتميز بالرشادة بتزويد الفاعلين بداخلها بكافة المعلومات وبالتالي الدولة تلازمها دائما سمة عقلانية قراراتها التي تؤدي إلى تعظيم مصالحها.

---

[84] - فيفيان شميت،المرجع نفسه، ص189.

[85] --Hall Peter A., Taylor Rosemary C. R.op cit .p480

[86] - بوحنية قوي ومحمد العيد حسيني، "السياسة العامة الصحية في الجزائر من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 01،(الجزائر، 2014) ص16.

[87] - صالح بلحاج، "مسألة التغيير في السياسات العامة"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، (الجزائر، 2013) .ص77.

ومن منظور الاختيار العقلاني أن المؤسسات ومعها الدولة كيانات جيدة تشيع مزيدا من الاستقرار اللازم لتعظيم منفعة الفاعلين العقلانيين داخلها، وهنا يشدد رواد هذا الاتجاه النظري على الطابع النفعي للدافع البشري، إلا أن هذا التفسير النظري للمؤسسات لاقى انتقادات كثيرة وعلى رأسها تعليل سبب تغير لمؤسسات بمرو الوقت بدلالة غير الدلالة الوظيفية الصرفة وهذا ما يشكك في جودة المؤسسات التي يفترض أنها وجدت لتبقى وتستمر كما أن المؤسسات أيضا لا تقوم دائما على الصفة التعاقدية دائما وهذا ما تؤكده تجارب دول العالم الثالث في قوة المؤسسات السلطوية .

2- **المؤسساتية التاريخية:** يعتبر هذا الاتجاه النظري الأكثر شيوعا في مجال العلوم السياسية ويقوم المنطق المركزي للمؤسساتية التاريخية من فكرة مفادها أن مفهوم "التبعية للمسار" (path dependency) يساهم في إعادة إنتاج المؤسسات ويساهم في ديمومتها واستقرارها، وثمة فكرة تقليدية استعارها الباحث الأمريكي (بول بييرسون- P. Pierson) من الاقتصاد التي تقول بأن المؤسسات مع مرور الزمن تتميز بالتبعية للمسار وتجعل المؤسسات مقيدة بتجربتها الماضية وتتأثر بثقل الاختيارات المتخذة في الماضي والتي تؤثر على حاضرها والذي يعمل على تقييد عمل المؤسسات وينعكس ذلك على القرارات التي تتخذها في الحاضر بناء على خبرتها التاريخية، ومن خلال هذا يمكن فهم تصرفات الفاعلين السياسيين الذين يضعن في الحسبان التطور التاريخي للمؤسسة السياسية الذين هم جزء منها والثقافة الاصلية والمميزة لها والمشكلات التي نشأت فيها[88].

وعلى هذا المنوال ينشغل أصحاب هذا الطرح على سؤال كيف ولماذا طورت المجتمعات المختلفة بمؤسسات مختلفة؟ مما يعكس ذلك طغيان البعد تاريخي على هذه المقاربة التي تعتبر المؤسسات من أكثر المتغيرات أهمية وفائدة نظرا لقدرتها على تفسير التطور التاريخي للدول والمجتمعات[89]، ووفقا لهذه التصور النظري تجسد المؤسسات السياسية بنية من القيود وموروثات الماضي وبمعنى آخر أن الدولة هي هياكل مؤسسية تعكس تجربتها التاريخية، وبالتالي حاضر الدولة يتأثر لا محالة بماضيها ويبرز ذلك في تأثر الفاعلين بالهياكل الرسمية (القانونية) وغير الرسمية (القيم والمعايير) التي تشكلت وتطورت عبر الزمن، وبمعنى آخر أن مؤسسات الدولة تحكمها قواعد دستورية وقانونية وإجراءات سياسية وإدارية رسمية وتعاقدات غير رسمية ما يجعلها تعمل دائما على تثبيت وتوجيه قواعد اللعبة بين الفاعلين، عاكسة بذلك العلاقات القائمة بين السلطات في الماضي تجعل الخيارات المتخذة في الماضي تتحكم في تعرقل عملية تغيير المؤسسات وتحدد خياراتها المستقبلية[90].

بهذا الخصوص يرفض المؤسساتيون التاريخيون المسلمة التقليدية التي تقول أن نفس القوى سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تؤدي في أي مكان إلى نفس النتائج، وتم الاستعانة بمسلمة جديدة مفادها أن هذه القوى يمكن أن تتغير بفعل خصائص السياق المحلي الذي يتضمن الخصائص الموروثة نم الماضي تحمل طابعا مؤسسيا، ومن هذا المنظور فإن مفهوم الدولة يجسد جمود المؤسسات الذي يعد العامل الرئيس والمشجع على الاستمرار في الطرق السابقة والراهنة، والمقصود هنا بجمود المؤسسات هو التمييز المعروف في القانون الدستوري بين الدستور المرن والدستور الجامد، فالنوع الأول يسهل تعديله بواسطة قانون عادي، وأما الدستور الجامد وهو الأكثر انتشارا في الأنظمة السياسية المعاصرة يخضع في تعديله لإجراءات خاصة ومعقدة يراد به

---

[88] - إلزابيث ساندارا، المرجع نفسه ،ص88

[89] - صالح بلحاج، "مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11(جامعة ورقلة: جوان 2014). ص 79.

90 -Alexandre Alfonso. « Instituions. Idées et apprentissage dans la politique d'immigration suisse ».(Mémoire de DEA) .Université de Lausanne.2005 .p 12.

الحيلولة دون إجراء تعديلات متكررة[91]، وبهذا الخصوص يتفق أنصار النظرية المؤسساتية التاريخية مع ممارسو الاختيار العقلاني بدرجة كبيرة على أن فرضية أن المؤسسات تشكل قيودا وضعها البشر لصياغة تفاعلاتهم لكن يختلفان من حيث أن المؤسساتية التاريخية تركز على بناء المؤسسات والحفاظ عليها وتكيفها في مقابل إهتمام الاتجاه العقلاني التفاعل بين الفاعلين وتفضيلاتهم ضمن مجموعة من القيود المؤسسية المستقرة سواء كانت خارجية أو يمكن اختراقها وتبنى بالفعل، كما يؤكد هنا بول بييرسون أن الاختيار العقلاني يمثل أمرا مفروغا منه في حين أن المؤسساتية التاريخية تهتم بكيفية توليد الأفكار والمصالح والمواقف والتفضيلات وبكيف ولماذا تتطور في الزمن، وبالتالي فهما مكملتان لبعضهما البعض[92].

وتعد المؤسساتية التاريخية مدخلا نظريا مهما لتفسير التحولات التي تمس الدولة خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها بحسب المنظرين فإنها تؤدي إنتاج تغيرات مؤسسية هامة نتيجة توليد لحظة حاسمة تؤدي إلى تكوين نظام سياسي (عند وقوع الثورة) اعتمد رواد هذا الاتجاه على مفهوم الظروف الحرجة وتعد هذه اللحظة المحدد الأساسي لتطور المسار التاريخي لأي مجتمع[93](critical junctures)، هذا المفهوم يساعدنا على فهم وتفسير كيفية حدوث تحولات في الدولة عبر تبينها للخيارات الجديدة في الأوقات الصعبة، من وجهة النظر تستند هذه الفكرة أيضا إلى "إعادة تنظيم الاستثناءات" الذي استعمل في العلوم السياسية لوصف لحظات الأزمة التي تشكل فيها مفهوم "الظرف الحرج" المرتبط بالتحليلات المؤسسية [94]"، وفي ظل هذه الأوضاع غير المستقرة نجد أن الترتيبات المؤسساتية تتعرض للاختلال نتيجة الأزمات الخارجية أو الأزمة الاقتصادية التي تجعل مجالي التسييس أكثر مرونة يؤثر على استقرار مؤسسات الدولة، مما يؤدي ذلك إلى إنتاج الظروف استثنائية تؤدي إلى صياغة مخطط يسمح بالانتقال بالدولة من مسار إلى آخر، نظرا لحدوث انفتاح مؤسسي يسمح بخلق علاقات جديدة بين الفاعلين تبعا لطبيعة تفاعلاتهم وقوة نفوذهم، يؤدي كل ذلك إلى تشكيل خيارات جديدة يؤدي مع مرور الوقت إلى إرساء بنية مؤسسية جديدة ومستقرة تبلور ظاهرة" تقييد الخيارات" مجددا .

وعلى ضوء هذا قدمت تفسير لاختلافات الدول وفهم كيفية تشكل مؤسساتها السياسية وطرق صياغة سياساتها استخدم رواد المؤسساتية التاريخية فكرة المسارات الوطنية (National Trajectories) في إجراء المقارنات بين الدول لمعرفة كيفية تطور كل دولة وأثر خصوصيتها المحلية على ذلك ، ومن خلال ذلك يعتبر رواد هذا الاتجاه أن أهمية مفهوم" التبعية للمسار " يعتبر أمر حتمي لأنه قادر على تقديم تفسيرات للاستمرارية وغياب حدوث التغييرات الجذرية والمفاجئة في الدولة التي تتبع مسار تاريخي حددته المؤسسات السياسية منذ البداية وهذا ما يعطي فهما مميزا لها[95] .

من خلال هذا المنظور التاريخي فإن الدولة هي عبارة عن بنية مؤسساتية تترتب عنها قواعد وإجراءات وترتيبات جد معقدة تشجع على بروز ظاهرة التبعية للمسار التي تمنع من كسر قيود وموروثات، هذا ما يؤدي إلى تقييد سلوكيات الفاعلين ويبرز ذلك في قدرة الأطر الرسمية للدولة على ترسيخ وتثبيت الإجراءات والتقاليد

---

[91] - صالح بلحاج، نفسر المرجع السابق، ص 241.

[92] - إلزابيث ساندارا، المرجع نفسه ، ص ص91-93

[93]-Nicolas Freymond, « la question des institutions dans la science politique contemporaine : l'exemple du Neo-institutionnalisme », travaux de sciences politiques, nouvelle série N :15 (université de Lausanne :2003).p 30

[94] - Bruno Palier, Yves Surel. « Les « trois I » et l'analyse de l'État en action **».** Revue française de science politique**.** Numéro1 (Vol. 55). (Paris : 2005). p 27

[95] - صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة (الديناميكيات والمعارف)، (الجزائر: دار بن المرابط ، 2014)،ص 240.

الأعراف السياسية والدستورية وإعادة إنتاجها، نظرا للخبرة التاريخية التي تكسبها مؤسسات الدولة مما يؤهلها بأن تفرض القواعد المترسخة منذ وقت طويل تضمن استمرارية الدولة وديمومتها مبلورة بذلك ظاهرة التبعية للمسار التي تمنع من حدوث انقطاع في صيرورة المؤسسات السياسية.

3- **المؤسساتية الاجتماعية**: يستوحي هذا الاتجاه أسسه النظرية والفكرية من علم اجتماع المنظمات على اعتبار أن رواد هذا الاتجاه هم علماء اجتماع، ولذلك نجد أنه انتشر في الأوساط الأكاديمية الغربية نتيجة للتطور الحاصل في مجال سوسيولوجية المنظمات بإدراج تحليل المجال التنظيمي داخل المجتمع لتحقيق الانسجام والتماثل الهيكلي بين المنظمات لكي تكون أكثر كفاءة وتنافسية لتنتج خدمات بأقل تكلفة وبالرفع من شرعيتها وقوتها المؤسساتية[96]، وترجع أصول هذا المدخل النظري إلى الأطروحات التي برزت في أواخر سنوات السبعينات والمضادة للإفتراضات الفيبرية(ماكس فيبر) المتصلة بعقلانية المنظمات وفاعليتها على الخصوص تتحول منظرو المؤسساتية الإجتماعية إلى صور وإجراءات الحياة التنظيمية النابعة من ممارسات ثقافية التوجه ، وتمثل المؤسسات بالنسبة إلى منظري المؤسساتية الاجتماعية أعرفا وأطرا إدراكية ونظم المعاني التي توجه أعمال البشر إضافة غلى نصوص ثقافية ومخططات متفشية في البيئات التنظيمية فتستخدم كغايات رمزية شعائرية عوضا عن غايات نفعية فحسب والدولة بهذا المعنى تستمد معانيها من الممارسات الثقافية لا من العمل العقلاني[97]. وبتعبير آخر المؤسسات تستمد وجودها من المجتمع ومغروسة فيه ونتاج بيئتها الاجتماعية.

بناءا على هذا يحاول المؤسساتيون السوسيولوجيون فهم قضايا التغيير المؤسساتي المعقد بداية من داخل حدود المؤسساتية الجديدة عبر محاولات فهم حالات اختلال التوازن المؤسسي ووصفها وإخضاعا للتحليل والبحث، ومنطلقة في ذلك على افتراض مفاده وهو أن السياسة لا تدور وراء مصلحة مادية شفافة بقدر ما تدور حول تشكيل المفاهيم كهذه وتحديدها وجعلها قابلة للتنفيذ وتدور في الوقت نفسه حول الموازنة بين أداتيه 'مفترض) وحوافز اكثر شعورية، وبالنتيجة لا يمكن للفاعلين ان يحل أحدهم مكان الاخر تحليليا مثلما لا يمكن اشتقاق تفضيلاتهم أو منطق سلوكهم من الوضع (المؤسسي) الذي يشغلونه وإنما يسعى هؤلاء الفاعلون الاستراتيجيون غلى تحقيق أهداف معقدة ومشروطة ومتغيرة باستمرار وهم يفعلون ذلك في سياق انحياز إلى استراتيجيات معينة أكثر من غيرها وعليهم الاعتماد على تصورات عن ذلك السياق وعدم تجاوزه، فمصالح بنى اجتماعية لا يمكن استخدامها بصفة وكلاء للعوامل المادية، وبالتالي المؤسسات لا تفهم بصفتها وسائل وظيفية لتقليل عدم اليقين بقدر ما تفهم كبنى يعتبر نجاحها أو إخفاقها الوظيفي مسألة تجريبية وتاريخية مفتوحة[98].

ووفقا لهذا نجد المؤسساتيون السوسيولوجيون يتناقضون بشكل صارخ مع المؤسساتيون العقلانيون حيال سلوك البشر كونه يتبع "منطق المصلحة" الذي يتقدم على المؤسسات التي ربما تؤثر في الفراد لكنها لا تعرفهم والمؤسسات بالمعنى السوسيولوجي هي التي تضع حدود المخيلة وتحدد التفضيلات والهوية الأساسية وتملي السياق الذي يعتبر فيه العمل القصدي مقبولا بحسب منطق ملائمة، ووهنا يشدد منظرو هذا الإتجاه على العملية للتفسير والتقنين في بناء المؤسسات وتطورها حيث تبرز أعمال البنائيين في ميدان العلاقات الدولية والذين ركزا على كيفية تطور المصالح إنطلاقا من هويات الدول ، حيث تعمل الأعراف كتوقعات جمعية في شان السلوك اللائق لهوية محددة وحيث تبني هويات الدول التصورات الوطنية المتصلة بقضايا الأمن والدفاع [99].

---

[96] -Thierry Delpeuch. « L'analyse des transferts internationaux de politiques publiques : un état de l'art » .centre d'études et de recherches internationales sciences po. Voir le site web : http://www.ceri-sciences-po.org/publica/qdr.htm.p11

[97] - فيفيان شميت،المرجع نفسه، ص198.

[98] - كولين هاي، المؤسساتية البنائية(دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية)، ترجمة علي البراني وابتسام الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ط1، 2022،ص ص 125-126.

[99] - فيفيان شميت، المرجع نفسه، ص200..

بهذا المعنى الدولة هي مجموعة من القيم والتصورات المعرفية التي تعبر عن جميع الممارسات والطقوس التي تعتمدها المجتمعات وتم دمجها في المؤسسات، بمعنى أن المؤسسات هي نتاج العمليات المرتبطة بنقل الممارسات الثقافية إلى إطار مؤسسي ليس من اجل الرفع من كفاءتها لكفاءة وتعزيز وسائلها الرسمية من اجل تفسير الممارسات البيروقراطية وفق المنظور الثقافي[100]، في هذا الصدد نجد أن الدراسات الواردة في هذا الإطار ركزت على دراسة الدولة والعمل الحكومي من زاوية الأبعاد القيمية والعقائدية التي تعتمدها المؤسسات من اجل تحقيق الكفاءة وبما يتماشى مع "العقلانية المطلقة"، من دون استبعاد الممارسات الاجتماعية والثقافية في تفسير من الأشكال المختلفة للمؤسسات والإجراءات التي تعتمدها، على هذا الأساس نجد النظرية المؤسساتية الاجتماعية تتميز بالسمات التالية :

- يميل المؤسسون الاجتماعيون إلى تقديم تعريف واسع لمؤسسات بمعنى أنها ليست مجرد إجراءات أو قواعد رسمية لكنها عبارة عن أنظمة ورموز ، ونصوص معرفية ، ونماذج الأخلاقية أطلقوا عليها مصطلح "أطر المعنى" التي تعمل على توجيه العمل البشري وهنا يعتبر رواد المؤسساتية الاجتماعية أن الثقافة الاجتماعية تجسدها أطر مؤسسية تستمد من خلالها قوتها وتماسكها .

- اعتمدت المؤسساتية الاجتماعية في فهم العلاقة المميزة بين المؤسسات والنشاط الفردي على "المقاربة الثقافية" لتفسير طبيعة هذه العلاقة منتجة أحد المسارات التقليدية للتحليل الاجتماعي لفهم إشكالية العلاقة بين المؤسسات والسلوكيات، بربط "الأدوار" الإلزامية للمؤسسات "بقواعد السلوك" مما يضفي الطابع الاجتماعي على أدوار المؤسسات، التي تعمل على ربط و استيعاب المعايير المرتبطة بها، ومن خلالها تؤثر المؤسسات على سلوك الأفراد، ولذلك فهم يعتبرون أن المؤسسات لا تؤثر على السلوك فقط بل تعمل على تحديد ما يجب فعله وأنها تحدد للفرد ما يمكن أن يفعله في سياق معين.

- يعتبر رواد المؤسساتية الاجتماعية أن نشأة وتغيير الممارسات المؤسسية ليس بغرض الرفع من كفاءتها وتحقيق أهداف المنظمة بل من اجل تعزيز الشرعية الاجتماعية للمنظمة و الفاعلين فيها، و بعبارة أخرى تتبنى المنظمات أشكالاً أو ممارسات مؤسسية جديدة نظرا لتمتعها بقيمة كبيرة في بيئتها [101] .

من هذا المنظور فإن مفهوم الدولة يعني الطريقة التي تفرض بها الدولة الحديثة قواعدها من اجل تكريس الهيمنة بتوسيع نطاقها التنظيمي على ممارسات المنظمات المجتمعية بفرض النظام العام، كما يشدد آخرون على اعتماد الدولة على طريقة السيطرة على العديد من المجالات التي تشهد تناميا في التمثيليات المهنية للعمل، ومن خلالها تسعى الدولة إلى خلق مجتمعات ذات طابع مهني تمارس عليها سلطة ثقافية ذات معايير معينة تستخدمها للضغط على أعضائها[102]، في هذا الصدد يبرز مفهوم الدولة الكوربوراتية الذي يفسر طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة ومنظمات التمثيل المهني (النقابات).

على ضوء هذا يبدو جليا أن مفهوم الدولة تغلب عليه المقاربة الثقافية التي تتضمن الأبعاد القيمية والفكرية والمعرفية والعقائدية على أساسها يتم تفسير ممارسات الدولة (العمل العام)، وفي هذا الإطار اعتمدت مجموعة من المفاهيم أساسية مجردة تشير في مضمونها إلى سياق التحولات التي تمر بها الدولة مثل : النماذج الإرشادية (paradigmes)، المرجعيات (référentiel) وأنساق المعتقدات (systèmes des croyances)[103]

إن هذه الإسهامات التي قدمها رواد المؤسساتية الاجتماعية تحمل قوة تفسيرية وعملت على إثراء مفهوم الدولة إلا أنها يغلب عليها الطابع المعرفي والثقافي المجرد تجعل عملية التأسيس له نظريا أمرا صعبا لأن الأبعاد

---

[100] -Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor. Op cit.p 14.

[101] -Ibid. Op cit.p 14.

[102] - Ibid .Op cit.p17.

[103] - بوحنية قوي ومحمد العيد حسيني، نفس المرجع السابق، ص 16.

المعرفية غالبا ما تكون معقد ومتماهية وغير واضحة خاصة في ظل التحولات تشهدها الدولة والمجتمع ما يصعب من تحديدها والتأسيس لها نظريا وامبريقيا.

يتضح مما سبق أن براديغم المؤسسات استطاع أن يقدم ترسانة نظرية جديدة قوية الطرح، ومن خلاله تمكنت الدولة من استعادة مكانتها النظرية بحيث أصبحت وحدة تحليلية لا يمكن تجاوزها واستبعادها عن النقاشات النظرية الجديدة، ولعل أن براديغم المؤسسات يعكس جليا التحولات المعرفية التي أحدثها في ميدان العلوم السياسية بجعل مفهوم الدولة واسع وخصب الدراسة جعله يبقى صامدا أمام موجة التحولات التي تفرضها العولمة النيوليبيرالية.

لكن من بين الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه النظري أنه تشوبه بعض جوانب الضعف والقصور تتعلق بعدم الالمام بالتعقيدات التي تشوب عملية التغيير المؤسسي في مراحل ما بعد التكوين، وما يلاحظ أيضا أن طروحات المؤسساتيون الجدد تغلب عليها الطابع الحتمي وكذا عدم قدرتهم من التحرر وتجاوز الجمود والطابع استاتيكي الذي تتسم بها المؤسسات التي تتمتع بخاصية الثبات والغموض الذي يلف بهذه الظاهرة والسائدة داخل دوائر المؤسسات والتي تمثل مجال خصبا للبحث.

المحاضرة 06: الاتجاه البنائي في السياسة المقارنة

تستند البنائية الفلسفية إلى مجمل التفكير السلوك الانساني الذي كون مبنيا على أفكار ومعايير وتأويلات اجتماعية للعالم الواقعي التي لها اهمية بارزة والحقائق تعلب دورا ولكن الفاعلين يقومون بتأويلها وتفسيرها ولا تصبح حقيقة إلا من خلال ذلك أي أنها تصبح ذات قدرة فاعلة، وتعد النظرية البنائية بمثابة منهج للتحليل الاجتماعي الذي يتناول دور الوعي الإنساني في الحياة الاجتماعية مؤكدة أن التفاعل الإنساني يتشكل في المقام الأول من خلال عوامل فكرية وليس مجرد عوامل مادية؛ وأن أهم العوامل الفكرية هي معتقدات مشتركة على نطاق واسع تشكل معتقدات "ذاتية مشتركة"، لا يمكن اختزالها في الأفراد وهذه المعتقدات المشتركة تشكل مصالح وأهداف الفاعلين [104]. ومن هذا المنطلق تقوم النظرية السياسية البنائية تعتبر أن الأفكار تتيح وتبرر الاستراتيجيات والاعمال ومجالاتها وينطبق ذلك نفسه على المعايير التي هي تعبير عن مواقف مبدئية كما أنها تكب العمل معناه ومن خلال ذلك تكتسب الدول هويتها التي تشتق منها الأهداف مثل الأمن والاستقرار والرفاهية أو الاعتراف بها من طرف الآخرين وعلى هذا الاساس تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية [105].

1- **تطور التحليل البنائي في السياسة المقارنة**: يشكل الإتجاه البنائي أساسا قويا لتفسير بعض الظواهر والسلوكيات وتمكنت إلى حد كبير من تفسير الروابط الوثيقة بين السياسة والمجتمع في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، وهذا بتسليط الضوء على بنية المجتمع وتكويناته وتفاعلاته السياسية ومخرجاتها التي تحمل ابعادا هوياتية واجتماعية، ولقد كان للمنظور البنائي تأثير قويا على ميدان العلاقات الدولية حيث ازدادت الدراسات والأبحاث ذات النمط البنائي خلال عقد التسعينيات وقد أدى هذا إلى خلق روابط جديدة ومثمرة في ميدان السياسة المقارنة.

وفي سياق تطور الأجندة البحثية في مجال السياسة المقارنة التي أخذت شعار "العودة إلى المجتمع" أثبت هذا الإتجاه النظري وجوده بشكل نهائي، حيث مع نهايات القرن العشرين الاتجاه أين تم إقحام الإقترابات الاجتماعية في مجال السياسة المقارنة أدى ذلك إلى اتساع مجال أبحاثها لتشمل المجتمعات المعاصرة أو القديمة (ما قبل الاستعمار)، أو بصورة اخرى المجتمعات الحديثة أو التقليدية، أو الصناعية، أو القروية أو القبلية، فإن غالبية الباحثين يتفقون على الاعتراف بأن المعاني المرتبطة بالانتماء إلى مجموعات محددة ثقافيا والأصل المشترك ليست تفسيرا للجماعية السلوك، ولكن في حد ذاتها تتطلب تفسيرا[106].

إنطلقت البنائية في برنامجها البحثي الإمبريقي من مجموعة الافتراضات الأساسية وفق طرق وكيفيات مهمة، جعلت البنائيون يميلون إلى طرح أنواع مختلفة من الأسئلة بالانفتاح على تفسيرات القضايا التي فشلت المناهج الأخرى في التعامل معها، من خلال الافتراض الأنطولوجي (الوجودي) انطلق منه البنائيون في تفسير تشكل الفاعلين من خلال البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، وعلى ضوء هذا طرحوا أحد الأسئلة البحثية الواضحة بالنسبة لهم مفادها: كيف يحدث هذا التشكيل وبأي نتائج؟ وعلى عكس أنصار النظريات المادية والنفعية، لا يمكن للبنائيين اعتبار الهويات والمصالح أمرا مفروغا منه، وكان فهم العمليات التي تنشأ وتتغير من خلالها جزءا كبيرا من برنامج البحث البنائي وهذا بتأطير تصاميم البحث حول هذه الأسئلة، وقد قام الباحثون

---

[104] - Martha Finnemore and Kathryn Sikkink. Program in International Relations and Comparative Politics. Annu. Rev. Polit. Sci. 2001.N 4:391–416

[105] - أندرياس فيرإيكه، أطلس العلوم السياسية، ترجمة سامي أبو يحي، المكتبة الشرقية، ط1،بيروت، 2012، ص189

[106]-Philippe Poutignat et Jocelyne Streiff-Fénart. L'approche constructiviste de l'ethnicité et ses ambiguïtés. p391. Voir le lien :https://doi.org/10.4000/teth.581

البنائيون بضبط وإعادة صياغة افتراضات النظرية الاجتماعية البسيطة للبنائية بمجموعة متنوعة من النظريات الأكثر تحديدًا والأكثر موضوعية في غالب الأحيان، حول عملية الدستور المتبادل والسلوك الناتج عنها، وعلى سبيل المثال لا الحصر قام البنائيون باستكشاف تحليلات ميشال فوكو لخطابات السلطة وفهم عملياتها، وباستكشاف نظريات التفاعلية والثقافة بتحليل نظرية غوفمان حول العرض الذاتي في الحياة العامة، إضافة إلى مفاهيم كارل دويتش حول نظرية أمن المجتمعات بجانب نظريات السلوك التنظيمي والحركة الاجتماعية ونظرية يورغن هابرماس حول الفعل التواصلي ونظرية الوساطة[107].

إلى جانب هذا كانت لإسهامات **"بارنجتون مور"** أثرا قويا على الدراسات السياسية المقارنة من خلال كتابه المعنون بـ**" الأصول الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية"** الصادر سنة 1966 الذي أجرى فيه مقارنة بين كل من (بريطانيا ، والولايات المتحدة ، فرنسا، الهند والصين وورسيا) ومن خلال هذا توصل إلى أن طبيعة النظام السياسي الديمقراطي أو الدكتاتوري مرتبط بالوضع الاجتماعي السائد (مجتمع زارعي أو صناعي) في كل بلد ودرجة تأثره بحركة التصنيع والتحديث، وبحسب **"بارينجتون مور"** أن الاختلافات البنيوية الموجودة في المجتمعات الزراعية والصناعية التي حدثت فيها الثورات الشعبية ضد أنظمة الحكم المستبدة كانت نتائجها مختلفة تبعا لطبيعة الطبقات التي قامت بالثورة، ففي حالات فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة التي شهدت ما سميت بـ "الثورات البورجوازية" التي أخذت مسارا تاريخيا طويلا في تحقيق التحول إلى مجتمع صناعي حديث جمع بين الرأسمالية والديمقراطية بعد سلسلة من الثورات: الثورة البيوريتانية والثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأمريكية أفضت في نهاية المطاف إلى قيام أنظمة سياسية ديمقراطية، وفي سياق التطور التاريخي للرأسمالية في كل من اليابان وألمانيا في غياب موجة ثورية قوية لهذا المسار الثوري مؤكدا في ذلك أن هذا النمط مر بأشكال سياسية رجعية ليبلغ ذروته بالفاشية اين نجحت الصناعة من خلال الثورة من أعلى في النمو والازدهار وهذا ما حدث في ألمانيا واليابان، وعلى نحو مغاير يرى "مور" أن حالات الصين وروسيا والهند أخذت مسارا مختلفا بالنظر إلى أن أصل الثورة قام بها الفلاحين في كل من الصين وروسيا والتي وفرت شورطا مواتية لقيام النظام الشيوعي أما بالنسبة للهند فبقيت مترددة في التحول إلى مجتمع صناعي حديث ولم يمر هذا البلد بأي ثورة محافظة من أعلى(فاشية) أو شيوعية من الأسفل[108].

لقد عرفت البنائية في حقل السياسة المقارنة تطورات كبيرة وشكلت أساسا نظريا للأدبيات المهتمة بالتنظير للدولة والتي تعد أمرا مسلما به ومن بين أوجه هذا التطور في الاتجاه البنائي ظهور النظرية المؤسساتية البنائية (الاجتماعية) والتي تركز على أهمية ودور الأفكار والقيم في تشكل وتطور المؤسسات وكذا تغيرها اهتمامهما بالمعنى والخطاب في العلوم السياسية فهم تفاعلات الأفراد في البيروقراطيات الحكومية أو السياسيين الذين يتفاوضون على السياسات التي تتطلب فهم العوالم الثقافية التي جاءوا منها والعلاقات بين هذه العوامل وصور العقلانية وما يدعم هذا الطرح أن الدراسات الاكاديمية عن المؤسساتية البنائية التي تشدد على أهمية الأفكار فتغير الافكار سابق دوما للتغيير المؤسساتي وهنا يؤكد بيتر هول مستلهما أفكاره من توماس كون أن السياسات تسوم ضمن سياق "نماذج السياسات" ، وهذا الترسيم التفسيري يستنبطه السياسيون والمديرون الحكوميون وخبراء السياسات ومن على شاكلتهم فهم عادة من يحددون سلسلة أساليب وآليات وأدوات مشروعة للسياسات، وكما يقول بيتر هول :" من عادة صنع السياسات أن يعملوا ضمن إطار من الأفكار والمعايير التي تحدد ليس الأهداف العامة للسياسات ونوعية الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيقها فحسب ، بل طبيعة المشكلات التي تهدف إلى معالجتها ويجري ترسيخ هذا الإطار في المصطلحات التي يتواصل صناع السياسات

---

[107] -Martha Finnemore and Kathryn Sikkink- .p394.

[108]- بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية (اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث)، ترجمة أحمد محمود ،المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008، ص ص 473-474.

بينهم من خلالها بشأن عملهم، ويمارس ذلك تأثير بالضبط ،لأن كثيرا منه يؤخذ على أنه مفروغ منه وغير قابل للمعاينة الدقيقة جملة [109]،

على ضوء هذا نلمس التأثير الكبير لهذا الاتجاه على السياسة المقارنة الجديدة ومن خلاله مكن رصد هذا التطور في ازدياد الاهتمام بالمعنى والخطاب لفهم تفاعلات الأفراد في البيروقراطيات الحكومية أو السياسيين الذين يتفاوضون على السياسات التي تستدعي فهم العوالم الثقافية التي يأتون منها والعلاقات بين هذه العوامل وصور العقلانية التي ربما يجدونها، ولعل أن تزايد تأثير وتطور هذا الاتجاه البنائي في السياسة المقارنة بحسب بعض الباحثين من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى التقاء وأوجه الاتفاق مع طروحات منظري الاتجاه ما بعد البنيوي بخصوص الدولة (السلطة والمؤسسات) انعكاس للعلاقات المتعددة المستمرة تجمعها قيم ومعاني مشتركة أو متعارضة وهذا ما تشير إليه بعض صور المؤسساتية الجديدة إلى دور الأعراف غير الرسمية والقيم والصور الرمزية في صياغة المؤسسات، وهذا ما يشير إليه السوسيولوجي ميشال فوكو في نظرية "الحاكمية" التي تعد من بين النماذج النظرية التي تندرج ضمن الاتجاه ما بعد البنيوي معتبرا فيها الدولة طائفة منوعة من وكالات وأجهزة وممارسات تنتج آليات السيطرة وصورا معرفية منوعة تجعل مساحات أو نواحي في الحياة الاجتماعية مفتوحة أمام العمل الحكومي، وهنا كانت لهذه الإسهامات السوسيولوجية لميشال فوكو أثرا كبيرا في تحليل الدولة وبحسبه هي تمثل سلطة ذات سيادة كما هي أداة قمعية نابعة من مصدر متماسك وحيد، والسلطة من هذا المنظور هي قوة إيجابية موزعة على شرائح المجتمع كلها وهي قوة لا تقمع السلوك ولا تحده بل تولد صورا معينة منه وتشجع عليها، ونشاط الدولة والحكومة ليس مستقلا بل نابع من سلاسل كاملة من شبكات سلطوية تستثمر الجسم والجنسانية والأسرة والقرابة والمعرفة والتكنولوجيا وغير ذلك[110] .

وعلى الرغم من هذا الترابط والتشعب الفكري والنظري للاتجاه البنائي في الحقول المعرفية الأخرى والذي ساهم في إثراء حقل السياسة المقارنة والذي نجد أوجه تأثيره في هذا الحقل تبرز جلية في ثلاثة إعتبارات: أولا أنه جعل علماء السياسة المقارنة يشعرون بأنهم مجبرون على الحفاظ على الهوية النظرية المتسقة للسياسة المقارنة بالتأكيد على أهمية أن عملهم لا يتجه نحو الانحياز لـ "مذهب" معين في حروب الخنادق المعرفية الحاصلة في العلوم الاجتماعية خصوصا في حقل العلاقات الدولية التي يعتبر فيها رواد الاتجاه البنائي طرفا مهما في هذه الحرب المعرفية، ولذلك أصبح من غير اللائق على الإطلاق أن ينشغل الباحث المقارن على مشاكل مختلفة والمتعلقة باستخدام طرق وأطر نظرية مختلفة، ثانيًا، تقع الاهتمامات الفكرية في كل من العلاقات الدولية والسياسة المقارنة على مستويات مختلفة من التحليل حيث لم تغب المقاربات الثقافية أو الأيديولوجية أبدًا عن السياسة المقارنة مقابل غيابها عن حقل العلاقات الدولية خلال السبعينيات والثمانينيات، لكن هذه المقاربات ركزت على القوى الثقافية والأيديولوجية في بلد أو منطقة معينة وهنا غالبا ما كان موقف علماء السياسة المقارنة يدور بين التشكيك أو قلة الاهتمام بالحجج المتعلقة بتأثير العوامل الفكرية والمعيارية الدولية على السياسة الداخلية حيث عارضوا المبدأ الأساسي للبنائية في العلاقات الدولية المتمثل في أن الهياكل الفكرية على المستوى الدولي تمارس قوة جبارة في العالم مما يخلق تأثيرات عالمية مماثلة في العديد من البلدان. وأخيرًا، لم يكن لدى علماء السياسة المقارنة نفس المناقشات حول المنهج مثل علماء العلاقات الدولية، على الرغم من أن المقارنين ناضلوا من أجل وضوح المفاهيم، واعتمدوا الأساليب المقارنة في اختيار الحالات، وطوروا أساليب بحث ميدانية متنوعة ودقيقة، كما اعتمد الكثيرون منهم بشكل كبير على العمل الميداني والأساليب التفسيرية التي لا تتوافق مع الإملاءات الوضعية الأكثر صرامة في العلاقات الدولية غير البنائية[111].

---

[109] - كولين هاي، المرجع نفسه، ص123.

[110]- ألن فينلايسون وجيمس مارتن، مابعد البنيوية، في الدولة قضايا ونظريات، ترجمة آمين الأيوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة 2019، ص ص287-299 .

[111] - Philippe Poutignat et Jocelyne Streiff-Fénart .op cit.p p 404-405.

1- **أسس التحليل البنائي في السياسة المقارنة**: من الناحية المنهجية يتعامل البنائيون المعاصرون مع أنواع مختلفة من الأسئلة بمفاهيم أوسع حول ما يشكل السببية مقارنة بنظرائهم العقلانيين أو النفعيين، لكن التحقيق العملي في هذه الأسئلة غالبًا ما يقودهم إلى القيام بمهام منهجية مماثلة وكغيرهم من علماء الاجتماع الذين يعملون على جمع الأدلة وتقييمها والتحكيم بين مختلف التفسيرات تأتي الأدلة ذات الصلة والموثوقة من العديد من المصادر نفسها المستخدمة على نطاق واسع في الأساليب الأخرى من التحليل الاجتماعي، فمثلا يستخدم العديد من منظري النظام السياسي العالمي في علم الاجتماع الأساليب الكمية لوصف الخصائص العامة للهياكل المعيارية أو الثقافية ورسم التغيير فيها بمرور الوقت، وقد فعلوا ذلك لتتبع التغيرات في التصنيف العالمي للسيادة وحقوق المواطنة وحقوق المرأة[112].

من الملفت للانتباه هنا أن الباحثون إطار السياسة المقارنة نادرا ما يستخدمون مصطلح البنائية وإنما يشيرون إليه فيه أعمالهم بصورة ضمنية وعندما يفعلون ذلك، فإنهم غالبا ما يقصدون شيئًا مختلفًا عن البنائية في المعتمدة في العلاقات الدولية ولجملة من الأسباب يصعب ربط المناقشات في السياسة المقارنة بالمناقشات البنائية في الدائرة في ميدان العلاقات الدولية، حيث يميل الباحثون في السياسة المقارنة إلى تجنب المعركة والجدل الدائر بين "المذاهب النظرية" التي هيمنت على العلاقات الدولية بدلاً من ذلك ركز الباحثون المقارنون على الاهتمام بنصف الطرح النظري في العلاقات الدولية وقدموا مقترحات نظرية تهتم بمسائل في مناطق محددة، حيث كانت ابحاث السياسة المقارنة مدفوعة مدفوعا بالجهود المبذولة لشرح المغزى أو الإجابة عن الأسئلة المطروحة بدلا من الحاجة إلى اختبار نموذج نظري معين[113].

ولهذا نجد إسهامات البنائيين في السياسة المقارنة أكثر انتقائية يقدمون في بعض الأحيان حججًا مقنعة حول الخطابات أو اللغة أو الأفكار أو الثقافة أو المعرفة ذات الصلة بمجالات موضوعية محددة، فمعظم الباحثين المقارنين الذين يعملون في هذه القضايا وهم الذين يطلق عليهم الباحث هاسنكليفر وآخرون -المعرفيين الضعفاء- رغم أنهم يركزون على الدور المستقل الذي تلعبه الأفكار والمعارف والمعايير، إلا أنهم غالبًا ما يرون أن نظرياتهم مكملة للنظريات القائمة على الاهتمامات وليست بديلاً لها، وهنا لابد ان نقوم باستكشاف ولو بصورة موجزة أربعة مجالات من السياسة المقارنة حيث كانت هذه الحجج المعرفية الضعيفة سائدة وهي: أدبيات المتعلقة بالأفكار عالجت على وجه الخصوص دور الأفكار في صنع السياسات الاقتصادية؛ أدبيات الثقافة السياسية، المناقشات الدائرة حول صعود ودور الحركات الاجتماعية؛ والأدبيات المتعلقة بالهويات خصوصا الهويات الوطنية والعرقية[114].في هذا السياق أصبحت قضايا الطبقية واللغة والدين والعرق والأيديولوجية والهوية القومية والاختلافات بين الحضر والريف...إلخ من بين القضايا التي بدأ حقل السياسة المقارنة في معالجتها والتي لها علاقة وطيدة بعمليات بناء الدولة والاستقرار السياسي والانتخابات والأحزاب السياسية[115].

وإلى جانب هذا يشير البنائيون في السياسة المقارنة إلى أن العمليات الاجتماعية كالتصنيع والتحضر والقضاء على الأمية وإسباغ الطابع التجاري على الانتاج والحراك المهني تحمل معنى للتغيير السياسي التي تشكل جزء لا يتجزأ من عملية التحديث، وعلى هذا الاساس ركز رواد السياسة المقارنة على منهج يقوم على العملية (Process) وليس على النظام (System) فالمنج يتخذ نقطة بدايته ليس من المفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام السياسي ولكنه يتخذ نقطة البداية في التحليل مفهوم العملية– أو العمليات- الاجتماعية[116].

---

[112] - Martha Finnemore and Kathryn Sikkink. p395.

[113] - Philippe Poutignat et Jocelyne Streiff-Fénart .p404.

[114] - Martha Finnemore and Kathryn Sikkink. P405.

[115] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص 398.

[116] - عبد الغفار رشاد القصبي"ب"، المرجع نفسه، ص72.

على ضوء ما سبق يتضح أن الاتجاه البنائي له تأثر قوي في حقل السياسة المقارنة ولفهم ذلك يتطلب الأمر التطرق إلى الأطر النظرية والمتغيرات المؤثرة على الحياة السياسية في مختلف البلدان والتي تتطلب النظر إليها من زاوية التحليل البنائي والذي تمكن من الإلمام بالكثير من الظواهر السياسية التي شغلت الكثير من الباحثين وعملوا من خلاله على الكشف عن مكامنها بتقديم تفسيرات قوية لها مثلت بذلك أسسا للتحليل البنائي في السياسة المقارنة والذي احتل مجالا مهما في أدبيات هذا الحقل وهي على ما يلي :

1- **النظرية البنائية الوظيفية:** عمل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على تحقيق درجات أعلى من التعقيد في استخدام البنائية الوظيفية مقارنة بما حققه علماء السياسة ولعل هذا يرجع إلى أن لهم السبق في هذا المجال، ولهذا قام علماء السياسة بإتباع علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلى رأسهم عالم السياسة **"غابريال ألموند"** الذي يعد أحد أهم رواد الاتجاه البنائي في السياسة المقارنة من خلال النظرية البنائية الوظيفية التي تمثل أوج تطور الدراسات لتحليلية البنائية في السياسة المقارنة والبعد التنموي فالمنهج البنائي الوظيفي بدأ يتخذ مكانة بارزة في مجال البحث السياسي[117]، وكما تعرف البنائية الوظيفية بأنها رؤية سوسيولوجية تهدف إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى[118].

بناءا على هذا عمل غابريال ألموند على بناء نظرية وظيفية للنظم السياسية حيث يعتبر النظام السياسي ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا وفي مواجهة المجتمعات الأخرى عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المادي المشروع مهما اختلفت درجة شرعيته، فالنظام السياسي هو المسؤول الشرعي عن المحافظة على أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع. ويتميز النظام السياسي عند ألموند بثلاثة خصائص وهي :

1- الشمول: أي أن النظام السياسي يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات أو من جانب المخرجات ، والنظام السياسي يفهم أيضا بمفهوم أشمل بجانبيه الرسمي(المؤسسات الرسمية) وغير الرسمي (الأحزاب وجماعات المصالح والجماعات الطبقية والأسرة والقبيلة ...) التي تقوم بأدوار في الحياة السياسية إلى جانب الظواهر الوقتية كالاضطرابات مثل حالات الشغب والمظاهرات.

2- الاعتماد المتبادل: أي أن أي تغيير يحدث في أحد مكونات النظام السياسي يؤثر ويحدث بالتالي تغييرات في مكوناته الأخرى بمعنى أن العمليات السياسية مهما كانت فرعية تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى ...فقد يغر تغيير نظام الانتخابات إلى تغيير خصائص الأحزاب السياسية والوظائف التشريعية والتنفيذية

3- وجود حدود النظام السياسي: أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها حدود النظم الأخرى ويبدأ منها النظام السياسي[119]..

ومن بين المزايا الواضحة في استخدام هذا الاطار النظري نجدها عمومية المفاهيم المستخدمة في هذا الاطار وأهمها النظام والوظيفة ومقارنة النظم السياسية

وبالعودة إلى الاصول الفكرية لهذه النظرية التي تستمدها من النظرية البنائية التي استخدمها علماء الاجتماع الاوائل أمثال ماكس فيبر و تالكوت برسونز والتي من خلالها درس ألموند النظم السياسية في مناطق مختلفة أين تجنب الوصف والتحليل الشكلي القانوني الرسمي وتحوله إلى دراسي الأدوار والأبنية، والنظام السياسي بهذا المعنى هو نظام للفعل والحركة وبالنسبة لدراسي النظم السياسية هو السلوك الذي يمكن ملاحظته إمبريقيا (ميدانيا) وهنا ركز ألموند على مفهومين وهما: الدور والثقافة السياسية

---

[117] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، المرجع نفسه، ص189.

[118] - أمين المشاقبة، نظريات السياسة المقارنة من التقليدية إلى العولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،عمان،2020، ص47

[119] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص157.

1- **الدور:** يعتبر ألموند المفاهيم السوسيولوجية للنظام والدور هما بداية لصياغة نموذج نظري للنظام السياسي، فالدور يعتبر ذلك القطاع المنظم لتوجه التفاعل والذي يشكل ويحدد مشاركته في العملية التفاعلية ويتضمن مجموعة التوقعات التي يكمل بعضها بعضا المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الآخرين الذين يتفاعل معهم وهكذا يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من الأدوار المتفاعلة أو كبنية وهيكل للأدوار يمثل نموذجا للتفاعل، والادوار بهذا المعنى هي وحدات متفاعلة تمثل وحدات النظام السياسي أما الهيكل (البنية) فإنه يمثل نماذج التفاعل واستخدام هذه المصطلحات يسمح لدى ألموند بدراسة المناصب الرسمية وكذلك غير الرسمية في البحث، وهكذا فإن النظم الاجتماعية لدى ألموند لا تتكون من الافراد وإنما تتكون أدوار، بمعنى أن الأسرة تتكون من الاب والام وأدوار الزوج والزوجة ، إلا أن الاسرة تمثل واحدة فقط من بين الأدوار المتفاعلة لمجموعة من الافراد الذين لهم أدوار أخرى خارج نطاق الاسرة ومن ثم ينخرطون في نظم اجتماعية أخرى وبنفس المعنى النظام السياسي يتكون من أدوار متفاعلة يضطلع بها رجال الهيئة التشريعية والبيروقراطية والقضاة وغيرهم ينجزون أدوارا في النظام السياسي ونفس هؤلاء الأفراد ينجزون أدوارا في النظم الاجتماعية الاخرى كالمؤسسات الدينية والجمعيات التطوعية والاسرة والاقتصاد وغيرها، وهم كأفراد يتعرضون للإتصال السياسي والتصويت والمظاهرات وهكذا يتحولون من أدوار غير سياسية إلى أدوار سياسية[120].

2- **الثقافة السياسية:** أدرك علماء السياسة أن الأطر التحليلية البنائية أو الهيكلية لا تمكن وحدها من تقديم رؤية شمولية للنظم السياسية فدعوا إلى ضرورة أحد البيئة الثقافية بعين الإعتبار عند دراسة السياسة والحكم في أي مجتمع متأثرين في ذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى علم النفس الاجتماعي وهنا يذكر غابريال ألموند أن أي نظام سياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية معينة اي نسق من ا قيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية وعلى أساس معرفة هذا المركب العقلي والنفسي يمكن تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية وهذه القيم والاتجاهات ليست فطرية وإنما يكتسبها أفراد المجتمع في غمار عملية التنشئة الإجتماعية والسياسية التي يتعرضون لها.

وبهذا المعنى جوهر الثقافة السياسية ينحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع وهي بهذا تعبير عن عناصر غير مادية ومعنوية، ووفقا لهذا تعرف الثقافة السياسية على أنها ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع وبرغم أنها مستقلة بدرجة ما عن النظام العام إلا أنها تتأثر به فالانصياع للسلطة لحكومية في البيئات الزراعية الهوية لا يمكن فصله عن الاستسلام المعهود لقوى الطبيعة، وكما يرى لوسيان باي أن الثقافة السياسية نتاجا لتاريخ المجتمع من ناحية والخبرات أفراده المكتسبة عن طريق عمليات التنشئة من ناحية أخرى [121].

يعتبر مدخل الثقافة السياسية من بين الأطر النظرية التي تعكس تأثر حقل السياسة المقارنة بالمنظور البنائي ذلك أن الثقافة السياسية جزء من بنية المجتمع من خلالها يمكن من تفسير الكثير من الظواهر وتحديد التشابهات والفروقات وعلى أساسه قام ألموند بتصنيف النظم السياسية في مناطق مختلفة بناءا على الثقافات السائدة في بيئاتها الإجتماعية والتي تعتبر محددا مهما للسلوك السياسي ، وبحسب ألموند أن النظم السياسية نظم مختلفة من المنظور الثقافي فلا توجد ثقافة كلها عصرية ولا توجد أبنية كلها حديثة بمعنى العقلانية كما لا توجد ثقافة كلها بدائية أو تقليدية والاختلافات بين النظم ، إنما تكون في الوزن النسبي لكل من الحداثة والتقليدية ونمط المزج بينهما ، وبمعنى آخر لا يوجد نظام سياسي أو غربي تماما فكل النظم السياسية إنتقالية تشهد قدرا من التغير في الثقافة، وعلى هذا الاساس اعتبر ألموند أن الأبنية متشابهة في كل النظم وأن الاختلافات بين النظم

---

[120] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، المرجع نفسه، ص 192..

[121] - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1987 ، ص ص149-151

الغربية وغير الغربية كانت موضع مبالغة من جانب الكثير من الكتاب في الواقع موقعين أنفسهم في فخ التحيز[122] .

وكما يرى سيدني فيربا في أوائل الستينيات والذي قام بدراسة خمسة دول وهي الولايات المتحدة بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة وكانت نقطة التساؤل الأساسية والسلوك السياسي ومدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء النظام السياسي ديمقراطي في الدول النامية، وماهي الثقافة السياسية المؤيدة لهذا النظام، وكما يرى ألموند أن هذه الثقافة السياسية لها ثلاثة مستويات :

1- الثقافة السياسية على مستوى النظام : وتتكون من إدراكات ومشاعر وتقييمات الأفراد للسلطات السياسية(القادة والمسؤولين) ولنظام الحكم (البنية الدستورية والمؤسسية) وتجاه المجتمع السياسي ككل.

2- الثقافة السياسية على مستوى العملة السياسية : وتتكون من إدراكات مشاعر الأفراد لأدوارهم السياسية ولأدوار الجماعات الأخرى بما فيها التجمعات السياسية: مثل الأحزاب السياسية جماعات المصالح والنخب السياسية والحكومية(جانب المدخلات)

3- الثقافة السياسية على مستوى السياسة العامة: وتتكون من إدراكات ومشاعر وتقييمات الأفراد لمخرجات النظام السياسي والمتمثلة في سياساته العامة الداخلية (الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية)وفي سياساته العامة الخارجية (العسكرية والدبلوماسية والإقتصادية) [123].

بهذا الخصوص يؤكد كل من غابريال ألموند وبنجهام بويل على أهمية الثقافة السياسية باعتبارها تشير إلى الابعاد النفسية للنظام السياسي بما بما تتضمنه من قيم ومعتقدات واتجاهات سائدة لدى السكان وأكد ألموند وبويل أن الجماعات الإقليمية أو السلالية وكذا الطبقات الاجتماعية التي تكون هؤلاء السكان قد يكون لها اتجاهاتها الخاصة وأبعادها النفسية وسميت الاتجاهات الخاصة بالثقافة الفرعية وأصبح تعبير الثقافة السياسية الفرعية شائعا، وفي هذا الاطار ناقش كل من ألموند وبويل مفهوم "تنشئة الدور" بمعنى خلق اتجاهات إزاء النظام السياسي(مؤيد أو معارض) ، وتنشئة الدور يعني خلق الوعي بمجموعة التوقعات والنماذج الملائمة والمنظمة للسلوك المتوقع في هذا الدور وهذه التنشئة قد تأخذ قواعد محددة مكتوبة حول الالتزامات والواجبات والفرص وقد تتضمن توقعات وإجراءات غير رسمية[124].

وبالتالي يعتبر هذا المدخل مهما في دراسة النظم السياسية رغم الانتقادات الموجهة له بأن يحمل في ثناياه مواطن العجز والقصور إلا أنه شهد في منتصف الثمانينات عودة حيوية إلى الدراسات الثقافة السياسية وزيادة اهتمام بالمدخل الثقافي ومن اهم مظاهر هذا الاهتمام ظهور مجموعة من الدراسات في العديد من الدوريات السياسية الرئيسية ركزت على مفهم الثقافة السياسية واهميته في تحليل وفهم النظم السياسية[125] ، وعلى سبيل المثال لا الحصر أجرى بول لازرفيلد (Lazarfeld) دراسة عن انتخابات الولايات المتحدة عام 1994 وأوضحت أن الناس قد صوتوا تبعا لعضويتهم في المجموعات الاجتماعية التي صوتت للحزب الذي يخدم مصالحهم هذا يدل على أن الطبقية والدين واللغة والعرق وأحيانا النوع (الرجل والمرأة) هي محددات للسلوك الانتخابي[126].

يتضح مما سبق أن المنظور البنائي كان له أثرا كبيرا على السياسة المقارنة حيث انشغل الباحثون المقارنون البنائيون بالمدخل الثقافي ومن خلاله بنوا عليه الكثير من طروحاتهم وتفسيراتهم سلطوا الضوء على

---

[122] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، المرجع نفسه، ص 195..

[123] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص227-228.

[124] - عبد الغفار رشاد القصبي"ج"، المرجع نفسه، ص ص 208-209

[125] - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه، ص ص 235-236

[126] - عبد الله بن جمعان سعد الغامدي، المرجع السابق ، ص 398.

الكثير من القضايا وأصبحت تشكل أجندة بحثية جديدة في هذا الحقل وهي: **الأفكار والتغيير السياسي**، الثقافة السياسية، نظرية الحركة الاجتماعية، العرق والهوية وهذا كله ما يشجع أكثر على الاعتماد على المنظور البنائي في الأبحاث والدراسات السياسية المقارنة .